الترهيب وأثره على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: التحديات والفرص المنهجية

ISHR | INTERNATIONAL SERVICE FOR HUMAN RIGHTS

جدول المحتويات

Executive Summary 3

Introduction 6

Part 1: Intimidation, inhibition and activism – psychological factors 8

Part 2: Data Challenges – measuring cooperation and intimidation 16

Part 3: The Politics of intimidation, and member State and United Nations responses 27

Conclusions and recommendations 33

Bibliography 37

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR) منظمة غير حكومية دولية مستقلة معنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وترسيخ المعايير والنظم المتعلقة بحقوق الإنسان. ونحن نعمل على تحقيق ذلك من خلال مزيج استراتيجي من البحوث وجهود المناصرة والرصد والتنسيق وبناء القدرات.

تسعى الخدمة الدولية لحقوق الإنسان إلى التأكُّد من أنَّ نظم حقوق الإنسان الوطنية والدولية والإقليمية لديها الآليات اللازمة لمنع الأعمال الانتقامية وضمان المساءلة في حال وقوعها. وتضطلع الخدمة الدولية لحقوق الإنسان بجهود إعلامية من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرَّضين للخطر، وتعمل من أجل لفت انتباه المسؤولين المعنيين إلى الادعاءات بشأن الترهيب والأعمال الانتقامية في محاولة للضغط من أجل ضمان اتخاذ تدابير فعالة لمنع وقوع تلك الأعمال والتصدي لها.

صورة الغلاف

© لورينا روسي

المؤلف

ليام ماهوني هو مستشار مستقل ومدير شركة الاستشارات SNOITULOS WEIVDLEIF.لديه أكثر من 53 عامًا من الخبرة في العمل في مجال حماية حقوق الإنسان ، معظمها يركز على حماية المدافعون عن حقوق الإنسان ، وكذلك الاستشارات لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى. هو مؤلف "الحضور الاستباقي: الاستراتيجيات الميدانية لحماية المدنيين (مركز الحوار الإنساني ، 6002) "والمؤلف المشارك ل "التأثير على الأرض: فهم وتعزيز تأثير حماية حقوق الإنسان للأمم المتحدة التواجد الميداني للحقوق SNOITULOS WEIVDLEIF ، 2102"

تصميم الرسوم

كارا بتندري (Cara Pittendrigh)

حقوق التأليف والنشر والتوزيع.

جميع الحقوق محفوظة © International Service for Human Rights .2020.

يجوز استنساخ المواد الواردة في هذا المنشور لأغراض تدريبية أو تعليمية أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية شريطة الاعتراف الكامل بأنَّها تخصُّ الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR). كما يمكنكم توزيع هذا المنشور ووضع رابط إلكتروني للوصول إليه على موقعكم الإلكتروني شريطة الاعتراف الكامل بأنَّ الخدمة الدولية لحقوق الإنسان هي مصدره. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور لأي غرض تجاري دون إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق التأليف والنشر.

إخلاء مسؤولية

في حين أنَّه قد بُذلت جميع الجهود لتحري الدقة والموثوقية في المعلومات الواردة في هذا المنشور، فإنَّ الخدمة الدولية لحقوق الإنسان لا تضمن، ولا تتحمل أي مسؤولية قانونية تنشأ عن أي أخطاء محتملة في المعلومات المفاد بها أو عن أي استخدام لهذا المنشور. وسوف يسعدنا أن نصحِّح أي أخطاء قد تعثرون عليها، ونرجو منكم إبلاغنا بذلك على العنوان: information@ishr.ch.

شكر وتقدير

تعرب الخدمة الدولية لحقوق الإنسان عن شكرها لأعضاء بعثة أستراليا الدائمة للمملكة المتحدة لي دعم لهذا المشروع. ولا يتحمل المسؤولية عن محتويات هذا المنشور سوى المؤلفين، ولا يمكن أن يُنظر إليها على أنَّها تعبِّر عن آراء الجهات الراعية للمشروع.

Foreign & Commonwealth Office

© UN Photo/Rick Bajornas

خلاصة وافية

يعمل العديد من الدول بصورة منهجية من أجل تقويض الحق في الوصول دون عوائق إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون معها. وتشمل الأساليب المتَّبعة في ذلك ما يلي: **أ) الأعمال الانتقامية:** الإجراءات الانتقامية المتَّخذة ضد من تعاونوا؛ **ب) الترهيب:** أعمال التهديد الرامية إلى تثبيط التعاون قبل حدوثه، أو أثناء بذل الجهود الرامية إلى المشاركة؛ **(ج) عقبات أخرى** قد لا تهدد الأفراد ومع ذلك تثبط التعاون أو تمنعه.

ويتناول الأمين العام للأمم المتحدة ما تثيره الأعمال الانتقامية من تحديات في تقريره السنوي المعنون «التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان». وبالاستناد إلى البحوث الوثائقية والمقابلات الشخصية التي أُجريت مع الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومدافعين عن حقوق الإنسان، تركز هذه الدراسة على **الترهيب**، وتطرح نهجا منهجية للنهوض بالقدرة المستقبلية على فهم وقياس الكيفية التي تثبط بها أساليب الترهيب - بشكليها الفظ والخفي - الإبلاغ واتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يعزز قدرة الدول على الإفلات من العقاب على ما ترتكبه من انتهاكات.

ويتناول هيكل التقرير هذا الموضوع على ثلاثة مستويات: علم النفس والبيانات والمجال السياسي. ويناقش الجزء الأول ديناميات **علم النفس** التي توجِّه كيفية تأثير الترهيب على النشطاء الذين قد يلجؤون إلى استخدام آليات الأمم المتحدة أو يرغبون في ذلك، وكيف يتَّخذون القرار بتحمُّل هذه المخاطرة أو تجنُّبها؛ ويتناول الجزء الثاني التحديات التي تعوق إعداد **التحليلات القائمة على البيانات** بشأن تأثير الترهيب على مستوى التعاون في بلدان مختلفة، ويسترعي الانتباه إلى وجود ثغرات كبيرة في البيانات المتاحة، ويقترح خطوات منهجية يتعيَّن اتِّخاذها من أجل المضي قدما. وينظر القسم الثالث في الديناميات **السياسية** القائمة في الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ويدرس التوصيات التي يمكن أن تحسِّن النهج المتَّبعة في قياس هذه الديناميات ومواجهتها.

الجزء 1 الترهيب والتثبيط والإجراءات المتَّخذة - العوامل النفسية

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والضحايا الذين يتعاونون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو يسعون إلى ذلك مجموعة من الأساليب المتَّبعة من جانب الدول تشمل ما يلي: العنف المباشر، والاحتجاز، والتحرُّش، والمضايقات الاقتصادية، وتشويه السمعة، والتهديدات المباشرة ضدهم وضد أسرهم، من بين أمور أخرى. ويتأثَّر الناس وتصيبهم الرهبة من الأعمال الانتقامية الشديدة المرتكبة ضد الآخرين، ويتأثرون أيضا بالتهديدات والرسائل الخفية غير الصريحة، التي يكون بعضها حتى «قانونيا». وتتباين ردود الأفعال بتباين الأشخاص المعنيين. فقد يتجنَّب بعضهم أي اتصال مع الأمم المتحدة لأسباب كثيرة مختلفة إلى جانب الخوف، تشمل ما يلي: نقص الوعي، أو الافتقار إلى الموارد، أو العزلة، أو وجود تصورات مسبقة عن الأمم المتحدة بأنَّها منظمة بيروقراطية أو بعيدة أو غير فعَّالة أو غير جديرة بالثقة.

ويستخدم المدافعون عن حقوق الإنسان في هذا الشأن أساليب مختلفة. فقد يكون خيار عدم التعاون مع الأمم المتحدة بمثابة عملية استراتيجية أو بديهية تهدف إلى تحقيق توازن بين المخاطر المختلفة، ويأتي هذا الخيار ضمن نطاق أوسع من الأساليب المتاحة. فمن ناحية، قد يرى شخص ما أنَّ الامتناع عن استخدام آليات الأمم المتحدة سيقلل من المخاطر بما يكفي لفتح المجال أمام أنواع أخرى من إجراءات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومن ثمَّ، يؤدي إلى حالة من التوازن بين المخاطر على نحو يفضي إلى تعظيم أثرها العام في مجال حقوق الإنسان.

ومن الناحية الأخرى، يرى آخرون من المدافعين عن حقوق الإنسان أنَّ اللجوء إلى الأمم المتحدة نهج أفضل يهدف إلى استغلال النفوذ الدولي للضغط على حكوماتهم وفتح المجال أمام إحراز تقدُّم في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ويرى كثيرون أنَّ أي اهتمام تبديه الأمم المتحدة إزاء محنتهم يمكن أن يُحدث أثرا إيجابيا في مجال الحماية، حسبما يتيح السياق المعني.

وبالاستناد إلى ما يقدمه علم النفس الإدراكي وعلما الاجتماع والسياسة، تنظر هذه الدراسة في عوامل الحفز المعقدة التي تؤثر على اتخاذ قرارات تحمُّل المخاطر في ظل حالة من عدم اليقين. ويتأثَّر النشطاء بمشاعر كراهية الظلم، والفخر، والشرف، والعار، والولاء، والرغبة في التأثير، والعزلة، والحاجة إلى البقاء، والخوف على الذات أو الأسرة. ويقيِّم الأفراد والمنظمات التكاليف والفوائد المتصلة بذلك في ظل حالة من عدم اليقين، ويطبِّقون استدلالات حدسية وتحيُّزات شائعة تزيد من رغبتهم في تجنُّب المخاطر. وتؤثر هذه الديناميات على كل فرد بصورة مختلفة على الصعيد المحلي والوطني والدولي. ومن المرجح أن تحقق المنظمات القادرة على تعبئة مشاعر الفخر والتضامن والإيمان بالقدرة على إحداث أثر إيجابي نجاحا أكبر في مواجهة الترهيب.

التفكير الاستدلالي الحدسي - اختصارات عقلية تحدث في حالات عدم اليقين - وهي عملية رئيسية من العمليات التي ينطوي عليها اتِّخاذ القرارات. وفي كثير من الأحيان، تُتَّخذ الخيارات بناء على تجارب سابقة مرَّ بها آخرون في نفس الدائرة **(الاستدلال الحدسي القائم على التوفُّر)** أو التماثل الواضح بين الحالة المعنية وحالات معروفة أخرى **الاستدلال الحدسي القائم على التمثيل**). ويؤثر **الاستدلال الحدسي القائم على التأثير** سلبا على تقييم الأشخاص للمخاطر، تبعا لتقييمهم العاطفي للأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينجم عن أي خيار متاح.

وتخلص هذه المناقشة إلى أنَّه يتعين على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أن **توفر دراسات تحليل أثر** أكثر تماسكا وتعمُّقا للأشخاص المهتمين، يوضح لماذا يستحق التعاون مع هذه الآليات هذا القدر الكبير من المتاعب والمخاطر. وفيما يتصل باتخاذ القرارات، يُعدُّ التوصُّل إلى فهم للآثار الإيجابية بنفس أهمية فهم المخاطر.

الجزء الثاني التحديات في مجال البيانات - قياس التعاون والترهيب

إذا توفرت بيانات كافية حول مستويات انتهاكات حقوق الإنسان في كل بلد، وكذلك مستويات الترهيب والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، سيصبح من الممكن تحديد البلدان التي تُعدُّ فيها آثار الترهيب أكثر خطورة، وكذلك تتبُّع التغييرات مع مرور الوقت. ويناقش القسم الثاني عددا من أوجه الضعف والثغرات القائمة في البيانات المتاحة حاليا، ويوضح أيضا بعض المنهجيات المتَّبعة لمعالجة ذلك.

والمشكلة الأولى هي أنَّ الأمم المتحدة لا تقيس مستويات التعاون معها كمِّيا. ويمكن أن تكون مستويات التعاون تشهد تحسُّنا أو تدهورا لأسباب مختلفة في أماكن مختلفة، ولكن دون جمع منهجي للبيانات، لا يمكننا تقييم ما يحدث بدقة. ونحن نعرف على الأقل البلدان التي تقوِّض هذا التعاون وتمنعه بصورة علنية، بأساليب منها رفض دخول بعثات الأمم المتحدة إلى البلاد، أو فرض قيود على استخدام شبكة الإنترنت، أو سنُّ تشريعات تجرِّم التعاون على الصعيد الدولي. ولكن إذا أردنا إحراز المزيد من التقدُّم بهذا الشأن، ستحتاج الأمم المتحدة إلى أن ترصد بصورة منهجية مستويات التعاون مع الأفراد والمجتمع المدني، بما في ذلك التعاون مع مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، والوجود الميداني، والزيارات القُطرية، وغير ذلك من أشكال الاتصال. وينبغي أن تشكل هذه البيانات الأساس اللازم لإعداد تقارير كمِّيَّة منتظمة عن التعاون، وهو ما يمكن أيضا أن يتيح رصد ما يطرأ من تدهور أو تحسُّن من عام إلى آخر. ويتعين على الدول الأعضاء أن تضمن تزويد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) بالموارد المالية والبشرية الكافية للقيام بذلك، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يبدأ الأمين العام المساعد والمفوضية في إنشاء قاعدة بيانات جزئية للآليات التي يكون جمع البيانات بشأنها أكثر جدوى.

والتحدي الثاني في مجال البيانات أكبر: القياس الكمِّي لانتهاكات حقوق الإنسان نفسها. تركز حركة حقوق الإنسان ككل، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، على القضايا والقصص أكثر من الإحصاءات. وتناقش هذه الدراسة عددا من المبادرات القائمة على البيانات، التي اضطلعت بها منظمات غير حكومية وعدد من الأكاديميين بهدف تحديد مستويات الانتهاكات كمِّيا وتصنيف البلدان على هذا الأساس. ويتمثل الاقتراح المنهجي بشأن كيفية العمل في المستقبل في الجمع بين البيانات الكمِّيَّة المتعلقة بمستويات الانتهاكات مع البيانات المحسَّنة المتعلقة بالتعاون، بهدف تحديد البلدان ذات المستويات المرتفعة من الانتهاكات وفي الوقت نفسه مستويات منخفضة من التعاون، وكذلك البلدان ذات المستويات المرتفعة من الانتهاكات والتعاون في ذات الوقت. وعند هذه النقطة، يمكن للبحوث القائمة على أفضل الممارسات أن تحاول استخلاص الدروس المستفادة من حالة البلدان ذات المستويات المرتفعة من الانتهاكات والتعاون، وهو ما يمكن أن يساعد في حالة البلدان التي يحقق فيها الترهيب نجاحا أكبر في الحفاظ على مستويات تثبيط مرتفعة.

ويتمثل التحدي الأكبر في قياس مستويات الترهيب داخل كل بلد، وهو أمر لا يتم الإبلاغ عنه عادة. وترد أدناه مناقشة لأمثلة على المنهجيات الأكاديمية الحذرة المتَّبعة في استقصاء مستوى التثبيط الذي يُحدثه الخوف في الأوضاع القمعية. وهناك حاجة إلى الكثير من العمل في هذا المجال. وفي إطار التحقيقات القُطرية التي تتجاوز الانتهاكات الشديدة، هناك حاجة إلى تقييم أشكال الترهيب الأكثر خِفية وخبثا، وهي الأكثر شيوعا، وعادة ما ينجم عنها أثر دائم على مستويات التثبيط لدى نطاق أوسع من السكان. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات القائمة على الاستقصاءات بهدف توثيق مدى انتشار الترهيب من جانب الدولة، وأنماط ذلك الترهيب، وكذلك مستويات التثبيط الناتجة عن ذلك في مجال حقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يتيح التوصُّل إلى فهم أكثر كمِّية لحجم المشكلة.

وينبغي للمحللين العاملين في مجال حقوق الإنسان أن يستفيدوا إلى أكبر حد ممكن من قواعد البيانات الإحصائية الموجودة التي تقيس المساحة السياسية والحريات المدنية والحرية. وترتبط الأنماط الأوسع نطاقا من «المساحات المغلقة» بديناميات الترهيب التي تواجهها الجهات الفاعلة المحلية في مجال حقوق الإنسان، ويمكن أن تكون بمثابة قياسات تقديرية تتيح مقارنة البلدان وتحديد تلك التي تتطلب دراسة أعمق.

الجزء 3 سياسات الترهيب، والدول الأعضاء، والأمم المتحدة

في الدول القمعية التي تسعى إلى السيطرة على سكانها والحفاظ على قدرتها على المشاركة الدولية، يُضطلع بتحليل مستمر للتكاليف والفوائد عند اختيار الإجراءات القمعية، وتحديد أهداف القمع. ويسعى هذا التحليل إلى خفض التكلفة السياسية، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم اللجوء إلى العنف إلا في أضيق الحدود، وبدلا من ذلك، استخدام أساليب أكثر خِفية، بل وأساليب «قانونية»، لردع النشطاء في مجال حقوق الإنسان. وتحتاج حركة حقوق الإنسان إلى أن تدرس بعناية استراتيجيات الدفاع، وأن تضع استراتيجيات دفاع ضد كل أسلوب من الأساليب الأنعم التي تتبعها الدول بهدف «خفض التكلفة».

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ صناع القرار في الدول لا يمتلكون معرفة غير محدودة. وتؤثر على قراراتهم التحيُّزات والعادات والاستدلال الحدسي. ولا يمكنهم أن يتوقعوا نتائج ما يتَّخذونه من إجراءات بدقة؛ وفي بعض الأحيان، يواجهون الانتكاسات والفضائح التي يمكن أن تتفاقم نتيجة للتعبئة الفعَّالة لجهود حقوق الإنسان. وتتعلَّم الجهات الفاعلة الحكومية دروسا جديدة من كل انتكاسة، وتدفع تكاليفها. وهذه الدينامية المتمثلة في ممارسة الضغوط والتكيُّف هي المحرك الرئيسي خلف العديد من التطوُّرات في مجال حقوق الإنسان على مر الزمن.

وتختلف أساليب الدول في استخدام الترهيب، وهو ما يعني أنَّ على الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أن تجري تحليلات جناة أكثر تعمُّقا وسياقية تحدد الجهات المسؤولة عن كل نوع من التهديدات، ودوافعها لفعل ذلك، وأساليبها المفضلة، والقوى الكامنة وراءها، ونقاط ضعفها، وكيفية التأثير عليها. ويمكن أن يساعد هذا التحليل المدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة الترهيب، ووضع استراتيجيات تنطوي على درجة أقل من المخاطرة وتحقق تأثيرا أكبر.

وبالنظر إلى أنَّ الترهيب غير مرئي، ولا يُبلغ عنه في الكثير من الأحيان، يتعين على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعترف بأهمية قياسه، حتى في البلدان التي يصعب العمل فيها. وفيما يتعلق بمراقبة أساليب الترهيب والتصدي لها، تعاني منظومة الأمم المتحدة من ضعف له شقين: أ) أنَّ أغلب آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعمل عن بُعد، ونادرا ما تستخدم الأداة الأفضل لديها - أفرقة الرصد الميدانية التابعة للمفوضية أو إدارة عمليات حفظ السلام - أو يُقابل استخدام هذه الأداة بالرفض من جانب الدولة المضيفة. ب) أنَّ الأفرقة القُطرية التابعة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، التي تُنشر في حالات القمع، كثيرا ما تفتقر إلى القدر اللازم من الإرادة السياسية والمرونة للوفاء بمبادئ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويجب على الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة أن تعمل من أجل تشجيع (وتمويل) المفوضية باستمرار، بهدف تمكينها من توسيع نطاق وجودها الميداني، وأن تمارس ضغوطا سياسية أكبر على الدول التي تنتهك الحقوق وترفض السماح برصد الانتهاكات أو تسعى إلى قطع الموارد التي تدعمه. وفي الوقت نفسه، عندما تنجح الدول في منع الرصد الكافي، يجب أن تكون فرق الأمم المتحدة القُطرية على الأرض مرنة بما يكفي لتحمُّل مسؤوليات أكبر في مجال حقوق الإنسان، حتى في ظل خطر وقوع أعمال انتقام سياسي من قِبل الدولة المضيفة.

ويتناول تقرير المفوضية السنوي عددا من الدول التي تمنع التعاون بقدر من التحليل، ومن الممكن زيادة تعزيز ذلك التحليل عن طريق توثيق وقياس جميع الحوادث التي تمارس فيها الدول أي شكل من أشكال الردع بهدف منع مواطنيها من التعاون مع خبراء الأمم المتحدة أثناء الزيارات القُطرية. وعادة ما تُثير الأحداث الرفيعة المستوى، مثل رفض منح تأشيرة دخول لمقرِّر خاص، مستوى من الغضب العلني. وهناك حاجة إلى ضغوط مماثلة للمساءلة في حالة وضع العقبات الأقل، مع الحرص دائما على عدم تعريض المواطنين/مصادر المعلومات لخطر أكبر.

وبهدف زيادة تعزيز الاتصالات والتعاون، تحتاج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى مواصلة تشجيع جميع الدول على إصدار الدعوات الدائمة، والسماح لآليات الأمم المتحدة بإجراء الزيارات القُطرية ومساءلة الدول التي تمنع هذه الزيارات علنا. وفي الوقت الحالي، تحتاج الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية إلى أن تجعل عدم التعاون أكثر تكلفة، بأساليب منها مثلا معارضة انتخاب الدول غير المتعاونة لعضوية مجلس حقوق الإنسان أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وسوف تواصل الدول إنكار أنَّها تتبع استراتيجية للترهيب أو أنَّ هناك حوادث من هذا القبيل، غير أنَّ هذا الإنكار لا يعني عدم وجود تأثير ناتج عن الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان. والإنكار وأشكال التجاهل عناصر أساسية في الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تتَّبعها الدول القمعية لإضعاف منتقديها وإنهاكهم. وتحدث التغييرات في مجال حقوق الإنسان ببطء، وعادة ما تكون نتيجة لتراكم تدريجي لضغوط مختلفة. ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان أن تواصل ممارسة هذه الضغوط، وفي الوقت نفسه، يحتاج الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام المساعد والمفوضية وسائر الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة إلى مقاومة مطالب الدول الأعضاء بفرض قيود على ما يُوجَّه إليها من انتقادات في وثائق الأمم المتحدة، أو حذف هذه الانتقادات بالكامل.

وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات بشأن الدول الأعضاء التي تستخدم أساليب الترهيب لإثناء مواطنيها عن التعاون مع آليات الأمم المتحدة، وإخضاع هذه الدول لمزيد من المساءلة. ويلزم أن يتجاوز نطاق هذه المساءلة الهجمات الخطيرة والأعمال الانتقامية الشديدة المرتكبة من قِبل الدول، وكذلك ما تتَّخذه تلك الدول من إجراءات علنية في المحافل التي تتَّخذ من نيويورك أو جنيف مقرا لها. كما تنبغي مساءلة الدول التي تتَّبع على الصعيد الوطني نهجا أقل إثارة للضوضاء تهدف إلى إيجاد حالة من الخوف والتثبيط عن التعاون.

© ISHR

مقدِّمة

يعمل العديد من الدول بصورة منهجية من أجل الحيلولة دون تحقيق هدف حيوي في مجال حقوق الإنسان يتمثَّل في ضمان التعاون دون عوائق مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك باستراتيجيات تشمل ألأعمال الانتقامية والترهيب ووضع عقبات أخرى تهدف إلى إيجاد حالة من الخوف أو عرقلة التواصل. وتهدف هذه الدراسة إلى المساعدة في تحقيق هذا الهدف من خلال تناول تحدي **الترهيب**، وذلك عن طريق توفير التحليلات والدراسات واقتراح الأساليب المنهجية لتعزيز القدرة المستقبلية على فهم وقياس الكيفية التي تثبط بها أساليب الترهيب - بشكليها الفظ والخفي - بفعالية اتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يعزز قدرة الدول على الإفلات من العقاب على ما ترتكبه من انتهاكات.

وتعمل الخدمة الدولية لحقوق الإنسان من أجل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم على الصعيد العالمي، وبوجه خاص، مساعدتهم في تحقيق أهدافهم عن طريق الاستفادة من الآليات المتنوعة المتاحة من خلال منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تعمل الخدمة الدولية لحقوق الإنسان على ضمان زيادة تيسُّر الوصول إلى منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأن تكون المنظومة أكثر فعالية وقدرة على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومن يمثلون من الضحايا.

ولقد اعترفت الأمم المتحدة منذ عقود بمشكلة الأعمال الانتقامية التي تُرتكب ضد من يلجؤون إلى هذه المنظومة.

وقد أنشأ 'بان كي مون' (Ban Ki Moon)، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ولاية خاصة على مستوى الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لكي يتولى متابعة تدابير التصدي التي تتَّخذها الأمم المتحدة ومساعدة الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن. ويسترعي تقرير الأمين العام السنوي المعنون «التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان» الانتباه بصورة مناسبة إلى القضية الأهم والأوسع نطاقا: أنَّ الأعمال الانتقامية والترهيب قد يعيقان أصحاب الحقوق عن التعاون على النحو الملائم، ومن ثمَّ، يقوِّضان قدرة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أداء دورها في حماية حقوق الإنسان

والأعمال الانتقامية ليست سوى عامل واحد من بين عدَّة عوامل تعوق هذا التعاون أو تثبطه. ويمكننا في هذا الشأن أن ندرس ثلاثة مستويات من القيود: **أ) الأعمال الانتقامية:** الإجراءات الانتقامية التي تُتَّخذ ضد المتعاونين؛ **ب) الترهيب:** أعمال التهديد الرامية إلى تثبيط التعاون قبل حدوثه، أو أثناء بذل الجهود الرامية إلى المشاركة؛**(ج) عقبات أخرى** قد لا تهدد الأفراد ومع ذلك تثبط التعاون أو تمنعه.

على المستوى القُطري، تشمل العقبات الموضوعة التشريعات التقييدية التي تعوق تسجيل المنظمات غير الحكومية وتمويلها، أو تفرض قيودا على السفر واستخراج جوازات السفر، أو شروطا صعبة على إصدار تأشيرات السفر، وقيود أخرى كثيرة. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم هذه العلاقة المعقدة بين الأعمال الانتقامية والترهيب والتعاون.

وبينما تركز هذه الدراسة في الجزء الأكبر منها على **الترهيب**، فإنَّ هذه المستويات الثلاثة مترابطة بصورة وثيقة. وعادة ما يؤدي ارتكاب أعمال انتقامية ضد أحد الأشخاص إلى ترهيب الآخرين، ولكن هناك العديد من أشكال الترهيب الأخرى. ففي بعض الأحيان توضع **العقبات** عمدا أمام المنظمات التي سبق أن تعاونت في الماضي - وفي مثل هذه الحالات، تواجه المنظمات العقبات والأعمال الانتقامية في نفس الوقت. وعندما تُفرض قيود على سفر أحد الأشخاص، يُشعره ذلك بأنَّه يتعرَّض لتهديد مباشر. **في أغلب الأحوال، يقتصر تقرير الأمين العام على ذكر الأعمال الانتقامية الموثَّقة. ويؤدي ذلك إلى تشويه الصورة، لأنَّ الأعمال الانتقامية عادة ما يُبلغ عنها فقط في البلدان التي يمكن فيها للمجتمع المدني أن يشارك بالقدر الكافي للتعاون مع الأمم المتحدة، ولكن لا يُبلغ عنها في البلدان التي يكون فيها الترهيب فعَّالا في منع السكان من التعاون مع الأمم المتحدة (ومن ثمَّ، لا تُتَّخذ إجراءات عقابية في هذه الحالات).**

ويصعب قياس مستوى الترهيب اللازم لتثبيط القدرة على مواجهة هذه التجاوزات بصورة فعالة، وخصوصا إذا كان النهج المتَّبع ينطوي على اتِّباع الأساليب القانونية المعيارية القائمة على توثيق حالات انتهاك حقوق الإنسان. وعادة لا يُبلغ عن الترهيب الناجح الذي تشمل أساليبه عددا كبيرا من الأساليب الخفية التي تكون في كثير من الأحيان شبه قانونية.

وستتناول هذه الدراسة تحدي الترهيب على ثلاثة مستويات، هي: علم النفس والبيانات والمجال السياسي:

a) على مستوى **علم النفس**، يبحث القسم الأول في كيفية تأثير الترهيب على النشطاء الذين قد يلجؤون إلى استخدام آليات الأمم المتحدة أو يرغبون في ذلك، وكيف يتَّخذون القرار بتحمُّل هذه المخاطرة أو تجنُّبها؛

b) ثم يسترعي القسم الخاص **بالبيانات** الانتباه إلى وجود ثغرات كبيرة في البيانات المتاحة، ويقترح خطوات منهجية تتيح قياسات أكثر فعالية لمدى تأثير الترهيب (والأعمال الانتقامية) على مستويات التعاون مع الأمم المتحدة؛

c) في حين ينظر القسم الثالث في **الاستراتيجيات السياسية** التي تتَّبعها الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن هذه المسألة، ويدرس التوصيات التي يمكن أن تحسِّن النُهج المتَّبعة في قياس الترهيب ومواجهته.هة

المنهجية

يتكوَّن هذا البحث من بحوث وثائقية في المجلات الأكاديمية وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومقابلات شخصية وأخرى عن بُعد عبر تطبيق 'سكايب' Skype والهاتف مع 30 محاور، من بينهم موظفون في الأمم المتحدة (بما يشمل الأمين العام المساعد وأعضاء آخرين من فريق المفوضية)؛ وعدد من المقرِّرين الخاصين وأعضاء هيئات المعاهدات وسائر هيئات التحقيق المعنية بحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، وكذلك أعضاء العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان. واشتملت المقابلات الشخصية على 10 مقابلات مع مدافعين عن حقوق الإنسان يعملون في ظل أوضاع قمعية، سواء داخل بلدانهم أو في المنفى، من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد درس الباحث البيانات التي قدَّمها كل من 'التحالف العالمي لمشاركة المواطنين' (CIVICUS)، ومنظمة 'مراسلون بلا حدود' (Reporters Without Borders)، ومنظمة 'دار الحرية' (Freedom House)، و'مقياس الإرهاب السياسي' (The Political Terror Scale)، و'مبادرة قياس حقوق الإنسان' (HRMI)، وقاعدة البيانات المسماة 'أشكال من الديمقراطية' (V-Dem (Variations in Democracy))، وأجرى مشاورات مع العديد من خبراء البيانات العاملين لدى هذه الجهات. وأُجريت جميع المقابلات في سرية. وفي بعض الحالات، يمكن أن يتعرَّض المدافعون عن حقوق الإنسان لمخاطر بسبب تعاونهم، ومن ثمَّ، اتُّخذ قرار بالحفاظ على سرية هوية معظم المصادر.

© Flickr

الترهيب والتثبيط والأنشطة - العوامل النفسية

بهدف زيادة تعاون المواطنين مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والنهوض به، وكذلك مواجهة الترهيب، نحتاج إلى فهم طبيعة من يستخدمون هذه الآليات، ولماذا يستخدمونها، وكيف يتفاعلون مع المجموعة الواسعة من العقبات التي يواجهونها أثناء استخدامها.

من هم المتعاونين مع الأمم المتحدة، ولماذا يفعلون ذلك، وما هي المخاطر والعقبات التي يواجهونها؟

من يتعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؟

بوجه عام، هناك ثلاثة أنواع من الجهات الفاعلة المشاركة: ضحايا الانتهاكات، سواء من الأفراد أو الجماعات (وأسرهم وشبكات علاقاتهم الشخصية)، والمنظمات غير الحكومية المحلية أو الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وفي أغلب الأحيان، ينطوي التفاعل مع آلية تابعة للأمم المتحدة على التعاون بين الأفراد المتضررين والمنظمات غير الحكومية المطَّلعة التي تقدم المشورة وتساعد على التواصل بين المتضررين والأمم المتحدة البعيدة عنهم.

لماذا يمكن أن يستخدم الضحايا أو المدافعون عن حقوق الإنسان إحدى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؟

إنَّ استخدام آليات الأمم المتحدة هو أحد الأساليب العديدة المتاحة للمدافعين عن حقوق الإنسان. ولدى كل مؤسسة أو ناشط مبررات خاصة لاتباع النهج الذي يفضلونه وينحازون له. فيفضل البعض منهم تعبئة القواعد الشعبية.[1] في حين يركِّز البعض الآخر على التقاضي أمام المحاكم المحلية، أو الحصول على التغطية الإعلامية، أو طلب الدعم الدولي الثنائي من خلال السفارات. ويستخدم المدافعون عن حقوق الإنسان مزيجا من أساليب متعددة، غير أنَّهم يُظهرون في كثير من الأحيان نوعًا من **التبعية للمسار**، حيث يميلون إلى الاستمرار في معالجة التحديات الجديدة في مجال حقوق الإنسان باستخدام نفس الأساليب التي استخدموها في الماضي.

ولا يمكن النظر في مسألتي الترهيب والأعمال الانتقامية دون أخذ العوامل الأخرى في الحسبان، ومنها مثلا: أنَّ هناك أسبابا أخرى قد تدفع الناس إلى تجنُّب استخدام آليات الأمم المتحدة. ففي وجهة نظر البعض، لا تعدو الأمم المتحدة أن تكون منظمة بيروقراطية يصعب الوصول إليها. ويرى آخرون أنَّ التعاون مع آليات الأمم المتحدة لا يستحق العناء مقارنة بالخيارات الأخرى المتاحة لهم، لأنَّهم لم يروا في السابق أي نتائج ملموسة لهذا التعاون. وذكرت إحدى الناشطات اللاتي استُشرن في سياق إعداد هذه الدراسة أنَّ النشطاء في بلدها يرون أنَّ الأمم المتحدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بحكومتهم، ومن ثمَّ، لا يمكن الوثوق في قدرتها على تقديم المساعدة. وعندما يدرس النشطاء المخاطر، يوازنون بين مجموعة واسعة من النقاط الإيجابية والسلبية.

ففي حين توجد مبررات قوية تدعم محاولة الاستفادة من آليات الأمم المتحدة، وخاصة في الحالات التي تفشل فيها المحاولات المضطلع بها على الصعيد المحلي في تحقيق نتائج. وثَّقت 'كاثرين سيكينك' (Kathryn Sikkink) وباحثون آخرون التأثير «العكسي» الذي يقع عند لجوء النشطاء المحليين إلى الآليات الدولية والاستفادة منها في الضغط على بلدانهم بهدف فتح المجال أمام إحراز التقدم في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي.[2] وقد شجَّعت هذه التجارب عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان على اللجوء باستمرار إلى آليات الأمم المتحدة كسلاح حيوي للضغط، وكذلك للاستفادة من نفوذ الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وفي البلدان التي تنشط فيها حركات مدنية متطورة في مجال حقوق الإنسان، عادة ما يكون هناك بعض المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بهذه الخبرة. وعندما يكون المجال السياسي أكثر عرضة للقمع، ولا تستطيع مجموعات حقوق الإنسان العمل علانية، غالبا ما تكون هناك بعض منظمات الشتات التي تستطيع استخدام هذه الأدوات.

وأشار من استُشيروا من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى أنَّ التحدي الأول ليس الترهيب بل التوعية. وكلما زاد القمع في المجال السياسي، كلما قلَّ الوعي بأساليب التصدي المتاحة. وفي بعض الأحيان، تُمنع هذه التوعية عن قصد، بأساليب منها قيام أحد الدول بحظر وصول مواطنيها إلى الصفحات الشبكية الخاصة بالأمم المتحدة. وحتى في البلدان التي يعمل فيها المجتمع المدني بنشاط أكبر، قد تكون المنظمات أو النشطاء في المناطق الريفية أو من يمثلون المجموعات الأكثر تهميشا، أقل وعيا بالاختيارات المتاحة.

كما يمكن أن يكون الوصول إلى الأدوات الدولية للحماية أو الضغط مقيدا بديناميات غير متكافئة داخل المجتمع المدني. وفي كثير من الأحيان، تُتَّخذ القرارات المتعلقة باستثمار رأس المال السياسي والقوة العاملة المتاحة في حالات محدَّدة على مستوى المنظمات غير الحكومية الوطنية، التي عادة ما تميل إلى الوسطية واختيار قضاياها وفقا لاستراتيجيتها المختارة ومواردها المحدودة. وبالنظر إلى أنَّ هذه المنظمات عادة ما تكون من بين المنظمات غير الحكومية الأكثر مهارة من الناحية القانونية في مجال حقوق الإنسان، وتمارس عملها في العواصم، قد تعاني مناطق جغرافية أو مسائل أخرى في مجال حقوق الإنسان من نقص الاهتمام. وقد يجد الأفراد المنتمون إلى مجموعات عِرقية أو لغوية أو طوائف دينية معينة صعوبة أكبر في تسليط الضوء على محنتهم على الصعيد الدولي، حتى من قِبل زملائهم في مجال حقوق الإنسان في نفس البلدان. ووفقا لما ذكره أحد النشطاء الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، '**أنظر إلى دول الخليج**: إنَّ الجهات الفاعلة في مجال **حقوق الإنسان تكاد لا تدرك المحنة التي يمرُّ بها العمال المهاجرون. إنَّ ما يحدث لهم لا يُرصد على الإطلاق**'.

ما هي المخاطر التي يواجهها المتعاونون مع الأمم المتحدة؟

إن مجموعة أساليب الترهيب والقمع التي تستخدمها الحكومات (أو في بعض الحالات الجهات الفاعلة غير الحكومية) لتثبيط التعاون مع الأمم المتحدة أو منعه لا تختلف في معظم الحالات عن الأساليب المستخدمة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق أنشطة أخرى غير تابعة للأمم المتحدة. وتشمل هذه الأساليب ما يلي:[3]

- أعمال العنف المباشر والحرمان، مثل: أعمال العنف التي تُرتكب ضد الضحايا أو الشهود أو النشطاء؛ وأعمال العنف المباشر ضد أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الزملاء؛ والاحتجاز أو الاعتقال، عادة بناء على اتهامات كاذبة. وفي حين يعاقب كل عمل مرتكب من أعمال العنف الشخص المعني، يرسل أيضا رسالة ترهيب إلى الآخرين.
- وهناك أساليب متعددة لتشويه سمعة أي فرد أو منظمة، أو نزع المشروعية عن ما يؤدون من عمل، وتشمل هذه الأساليب ما يلي: حملات التشويه في وسائل الإعلام العادية، أو على وسائل التواصل الاجتماعي، أو عن طريق نشر الشائعات على مستوى القواعد الشعبية؛ إجراء «تحقيقات رسمية» في جرائم ملفقة (مثل الفساد والإرهاب أو غيرهما من الجرائم)؛ والاعتقال بتهم باطلة بهدف استخدام ذلك في الحملات الإعلامية.
- وهناك أساليب تهدف إلى إلحاق أضرار اقتصادية بالأشخاص أو المنظمات، منها مثلا: التهديد بالفصل من العمل؛ ومنع المحامين من ممارسة عملهم؛ وتدمير الممتلكات أو مصادرتها؛ وإعاقة الحصول على التمويل.
- وهناك أشكال أخرى من المضايقات والعقبات، مثل حظر السفر أو مصادرة جوازات السفر.

وقد تكون هذه الإجراءات مرتبطة باستخدام **أساليب تهديد** مختلفة، أو تسبق استخدامها، وتشمل هذه الأساليب ما يلي: التهديدات المجهولة المصدر؛ والتهديدات الصريحة من قبل زعماء مؤثرين؛ والمراقبة من قِبل قوات الأمن العام أو قوات أمنية خاصة؛ والمضايقات من جانب الشرطة.

وفي أكثر الأحيان، لا يُبلغ عن هذه التهديدات ولا تُوثَّق. ويشعر بعض الضحايا بأنَّه لم يعُد لديهم الكثير ليخسروه. وفي بعض الأحيان، يسيطر على نشطاء حقوق الإنسان نهج إنكار التهديدات، وتجاهلها باعتبارها شيئا «**طبيعيا**»، لكن هذا الاستسلام يزيد من صعوبة قياس هذه التهديدات وتحديد أنماطها.

© Flickr / Looking4poetry

[الاقتباسات التي يتعيَّن تسليط الضوء عليها في هذا القسم] 'تشعر دائمًا أن شخصًا ما يراقبك. وكثير من الناس لا يستطيعون تحمل هذا الضغط، ويقررون الاستسلام. ولذلك ليس لدينا في [بلدنا] مجتمع مدني يعمل علانية'.

مدافع عن حقوق الإنسان، أفريقيا

'لدى الحكومة السريلانكية شبكة محلية متطورة للغاية في إبلاغ الرسائل إلى أي أسرة في مناطق التاميل. وزيارات الشرطة إلى المنازل أمر شائع - وتكتظ المنطقة برجال الجيش، في الوقت الذي أُدمج فيه المقاتلون المدنيون السابقون في أجهزة الأمن. ويمكن إخضاع أي منزل للمراقبة. ويمر رجال الشرطة لطرح أسئلة بريئة - لكنَّ التهديد الضمني الذي تنطوي عليه زياراتهم واضح. وتتكرر هذه الزيارات المنزلية مع الكثيرين'

باحث سابق في مكتب المفوضية في سريلانكا.

1 انظر مثلا
Nic Dawes (Deputy Director of Human Rights Watch), 'As the decade closes, the power of protest endures',. in Foreign Policy in Focus, Dec. 10, 2019 https://fpif.org/as-the-decade-closes-the-power-of-protest-endures/.

2 Keck, Margaret and Sikkink, Kathryn,Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics,Cornell University Press, 1998.

3 حُدِّدت هذه المجموعة من أساليب الترهيب والقمع بناء على تقارير الأمين العام المساعد للأمم المتحدة نفسها، ومن المقابلات التي أجراها معدّ هذه الدراسة، ومن المداولات التي أُجريت مع منظمات غير حكومية دولية أخرى متخصصة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ويمكن الاطلاع على مزيد من الاستعراضات التفصيلية لأشكال الهجوم والمضايقات التي يتعرَّض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في تقارير المقرِّرين الخاصين المعنيين بالدفاع عن حقوق الإنسان، وعلى المواقع الإلكترونية الخاصة ببعض المنظمات الأخرى التي شاركت في المداولات، بما في ذلك الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمات 'المدافعون على خط المواجهة' (Front Line Defenders)، و'العفو الدولية' (Amnesty International)، و'الحماية الدولية' (Protection International)، و'أوية السلام الدولية' (Peace Brigades International)، وغيرها.

وتنقل بعض الحكومات تهديداتها إلى خارج حدودها. فقد تعرَّض نشطاء للتهديد في قاعات مباني الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف. وفي بعض الأحيان، تعرَّضت المنظمات التي تعمل في المنفى للتهديد المباشر، أو تعرَّضت أسرهم وأصدقاؤهم الذين ما زالوا يعيشون في بلدانهم الأصلية للتهديد أو الهجوم.

وعلى وجه الخصوص، شدَّد المدافعون عن حقوق الإنسان الذين أُجريت معهم مقابلات على قوة تأثير التهديدات الموجَّهة ضد أفراد الأسرة. وكثير من الأشخاص المستعدين لمواجهة مخاطر شخصية لا يمكن أن يقبلوا بسهولة تحمُّل المسؤولية عن تعريض أحبائهم للخطر. ويلفت انتشار هذه الإستراتيجية في مجال الترهيب وفعاليتها النظر لدرجة أنَّها تستحق المزيد من الدراسة، وتطوير استراتيجية أكثر مرونة لمواجهتها.

'في بعض الأحيان، لا تحتاج قوات الأمن سوى إلى ذكر اسم الابن أو الابنة بصورة غير مباشرة في أي اتصال. وذلك تهديد ضمني واضح للغاية للشخص المعني. وفي معظم الحالات، لا يجرؤ الضحايا على التظلم - إذ لمن يمكن أن يُقدِّموا تظلماتهم؟'

مقرِّر الأمم المتحدة الخاص

'في [اسم البلد]، مُنع بعض الصحفيين في المنفى من العودة إلى بلادهم، لكن أسرهم كانت لا تزال تعيش هناك. وعندما قدَّمنا تقريرا إلى المقرِّر الخاص المعني بحرية التعبير، أراد بعض الصحفيين حذف أسمائهم من أجل حماية أسرهم'.

ناشط إقليمي في مجال حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كيف يتخذ الأفراد القرارات في مواجهة المخاطر؟

بهدف مواجهة التأثير المثبط الناتج عن الترهيب، يجب علينا أن نفهم التعقيدات الموجودة في ردود الأفعال الإنسانية على الظلم والمخاطر وعدم اليقين. فقد يجادل البعض بأنَّ لدى البشر كراهية طبيعية للظلم والمعاناة الإنسانية، وهو ما يولِّد لديهم دافعا طبيعيا لمواجهة هذه الأفعال. وعادة ما يكون لدى المدافعين عن حقوق الإنسان دوافع أكبر لتحمُّل المخاطر نتيجة شعورهم بالغضب والاشمئزاز من الأضرار التي تلحق بالآخرين. وعادة ما يكون لاتخاذ هذا الموقف أضرار تتراوح بين خسارة ما يستثمره النشطاء من وقت وموارد في مساعدة الآخرين وأضرار أكثر خطورة مثل تلك المذكورة أعلاه.

ويمكن القول بأنَّ من بين الدوافع البشرية الأكثر شيوعا **الحفاظ على السمعة**: أي حفاظ المرء على شرفه، وفخره بنفسه، واعترافه بإنسانيته الأساسية.[4] فما بين المتضادين، **الفخر والعار** يُضطر المرء إلى التفكير فيما إذا كان سيشعر بالفخر إذا لم يتَّخذ قرارًا بمواجهة المخاطرة التي يفكر فيها. وهناك عامل آخر يؤثر على الدوافع البشرية **هو إقامة الصلات**: إذ يحتاج المرء أن يشعر بالانتماء والولاء لمجموعة ما. وهناك فئة ثالثة هامة من الدوافع البشرية، هي التأثير: الرغبة في أن يكون للمرء تأثير على العالم. ومن المرجح أن تكون الحركات الاجتماعية ومنظمات النشطاء التي تعبئ بفعالية مشاعر الفخر والإحساس بالتضامن أو الوحدة، وكذلك قدرا من الثقة في القدرة على إحداث تأثير (على الأقل في نهاية المطاف)، أكثر فعالية في التشجيع على اتِّخاذ قرار المخاطرة الفردية.[5]

ولكل فرد تكوينه الانفعالي الخاص وردود أفعاله المختلفة إزاء تأثير مشاعر كراهية الظلم والمعاناة، والحفاظ على السمعة، والتضامن الجماعي، والرغبة في التأثير. ويمر كل شخص بتجارب مختلفة: ومن وجهة نظر البعض، فإنَّ القرار الذي يواجهونه جديد عليهم، بينما مرَّ آخرون في الماضي بتجارب محفوفة بالمخاطر، ومن ثمَّ، أصبح لديهم قدرة أكبر على تحمُّل المخاطر (أنظر المربع 1: مسارات النشاط المتنوعة). وبالإضافة إلى ذلك، يحاول كل منهم تقييم التكاليف والفوائد، ومدى فعالية الإجراءات التي سيتخذها، ومقدار المخاطرة الذي تنطوي عليها تلك الإجراءات.

المربع 1

مسارات النشاط المتنوعة

بحثت 'كريستينا إ. ثالامر' (Kristina E.Thalhammer) في دوافع نشطاء حقوق الإنسان الأرجنتينيين وقراراتهم في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تحدُّوا فيها قمع الدولة.[6] وكشفت دراستها القائمة على مقابلات مع 78 ناشطا «عن أسلوبين مختلفين ومتضادين لنوع آخر من النشاط السياسي العالي المخاطر. وكان النشطاء الذين تأثروا مباشرة من أعمال العنف التي ارتكبها النظام ممَّن لهم خبرة سياسية محدودة إلى حد ما، ومن ثمَّ، لم تكن لهم تجارب كبيرة مع مشاعر الخوف... وفي ذات الوقت، كان هناك نمط عكسي ميَّز النشطاء الذين لم يتأثروا مباشرة من أعمال العنف التي ارتكبها النظام: فقد سبق ممارستهم لهذا النشاط تجارب سياسية سابقة، وأحداث في الماضي أشعرتهم بالخوف». ويبدو أنَّ هذه الأحداث السابقة حصَّنتهم إلى حد ما ضد الإحساس بالعجز الذي يولِّده التعرض للقمع.

© UN/ Marco Dormino

4 انظر
Jasper, James M, Emotions and Social movements: Twenty years of theory and research. Annual review of Sociology, Vol. 37 (2011), pp. 285-303.

5 المرجع نفسه. من المثير للاهتمام أنَّ أحد جوانب مسألة إقامة الصلات أو الإحساس بالانتماء هو أن يحب المرء وطنه ويفخر به. ويلاحظ 'جاسبر' أنَّ "سخط الفرد على حكومته يمكن أن يكون دافعا قويا، لأنه ينطوي على شعور بالخيانة. وفي الحالات الشديدة، يكون القمع العنيف للاحتجاجات السلمية مصدرا للصدمات الأخلاقية المتكررة ... والشعور بالغضب من قمع الدولة. وبدلا من السيطرة على الاحتجاجات، يمكن أحيانا أن يؤجج نيرانها". ('جاسبر'، صفحة 292).

6 I'll Take the High Road: Two Pathways to Altruistic Political Mobilization Against Regime Repression in Argentina, (Political Psychology, Vol. 22, No. 3, 2001).

تطبيق هذه الأفكار على التعاون مع الأمم المتحدة: من المرجح أن يقبل المرء على التعاون مع الأمم المتحدة إذا أدرك أنَّ هذا الإجراء ليس شديد الخطورة، بل ويمكن أيضا أن يعزز تصوراته عن نفسه وعن سمعته، ويُشعره بمزيد من التضامن أو الدعم داخل المجموعة، وبأنَّه قد قام بشيء قد يحقق تأثيرا حقيقيا.

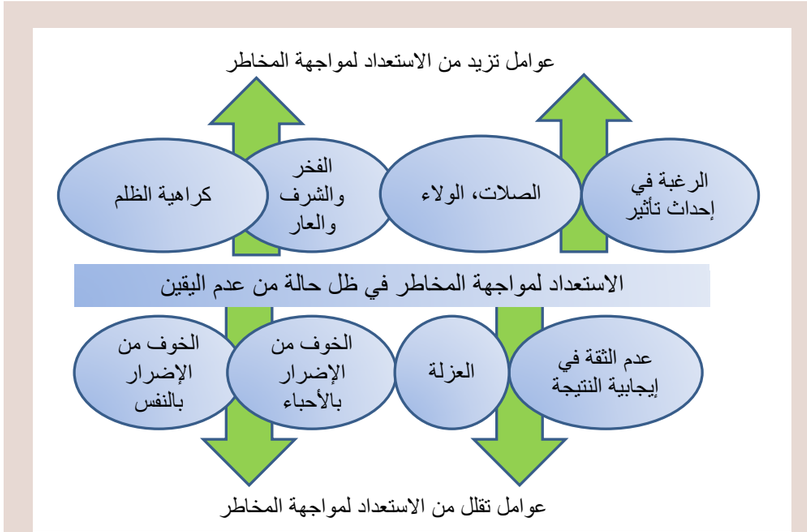

ويتلاعب واضعو الاستراتيجيات التي تُنفَّذ في إطارها حملات الترهيب بهذه العوامل النفسية ذاتها، الفخر وإقامة الصلات وإحداث التأثير. وبينما تهدف أساليب التهديد إلى زيادة قلق النشطاء من الخطورة الكامنة وراء أي إجراء، فإنَّها غالبا ما تكون مصحوبة بتصريحات سياسية أخرى تعتبر العمل في مجال حقوق الإنسان عديم الجدوى أو مدعاة للسخرية (ومن ثمَّ، لا ينتج عنه أي تأثير)، بينما تهدف حملات التشهير وتشويه السمعة الشخصية إلى مهاجمة فخر النشطاء بأنفسهم، وما يحظون به من دعم وتضامن داخل المجتمع.

والهجمات الموجَّهة ضد أفراد الأسر فعَّالة بصورة مدمرة، لأسباب منها أنَّها تقلب الأمور تماما ضد أحد الدوافع العاطفية، الفخر. إذ يمكن أن يفخر الناشط بأنَّه يخاطر بنفسه لفعل الشيء الصحيح، ولكنه لن يفخر بأنَّه قد عرَّض أسرته للخطر. ويؤدي ذلك إلى حالة منهكة من عدم اليقين الأخلاقي بشأن ما إذا كان المرء يفعل الشيء الصحيح.

المربع 2

القمع من خلال العلاقات الاجتماعية في الصين

يصف كلٌّ من 'كيفين ج. أو براين' (Kevin J. O'Brien) و'يانهوا دينغ' (Yanhua Deng) الأساليب الشاملة والخفية في الوقت ذاته التي تُستخدم لتحقيق السيطرة الاجتماعية في الصين، والتي «يستند فيها القمع إلى الإكراه النفسي بدلا من الإكراه البدني، ويستهدف الأفراد في منازلهم أو في مكان قريب منها في أغلب الأحيان.[7] وقد ينفذ هذا النوع من القمع أشخاص لا تربطهم بأجهزة القمع التابعة للدولة سوى صلة ضعيفة وغير واضحة، وعادة ما يكونوا من أقرباء الشخص المستهدف أو أصدقائه أو جيرانه ممَّن يعملون لصالح الحكومة أو يحصلون على مزايا منها. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون «القمع من خلال العلاقات الاجتماعية»... فعالا في إضعاف روح المقاومة أو منع أي شخص من المشاركة في الاحتجاجات... ويستند القمع من خلال العلاقات الاجتماعية بوجه عام إلى الإقناع وممارسة الضغوط وتأثير أصحاب النفوذ».

وتُستخدم في هذا الشأن أساليب عديدة: «...قد ينزل القضاة وموظفو المحاكم إلى الشوارع لرشوة المتظاهرين، وقد يُمنح مسؤولو الإسكان صلاحية السماح لسكان الريف بالانتقال إلى المدينة. وقد تُدفع أيضا مكافآت للمرشدين مقابل قيامهم بمراقبة من يصرِّون على تقديم الالتماسات، بل واعتراضهم حتى يتأكدوا من عدم تمكُّنهم من الوصول إلى بكين».

ولا تقتصر فعالية هذه الأساليب على إضعاف روح المقاومة؛ فهي تقلل أيضا من حجم التكلفة السياسية المترتبة على استخدام الأساليب العنيفة الأكثر قسوة والاهتمام الذي سيجتذبه ذلك. ويوثق 'أو براين' و'دينغ' كيف مارست القيادات العليا ضغوطا على قوات الأمن المحلية لكي تقلل من استخدام القوة بهدف تجنُّب التأثير السلبي الناجم عن ذلك على سمعتها.

7 Preventing Protest One Person at a Time: Psychological Coercion and Relational Repression in China (The China Review, Vol. 17, No. 2 (June 2017), 179-201).

التعامل مع أوجه عدم اليقين حول المخاطر والتأثير: الاستدلالات الحدسية والتحيُّزات

أو فرص نجاحهم كميًّا بدقة. وقد وصف 'دانييل كانيمان' (Daniel Kahneman) - وهو باحث اقتصادي حائز على جائزة نوبل، كيف يستخدم البشر مجموعة مشتركة من الاستدلالات الحدسية للتغلب على هذه الشكوك.[8] الاستدلالات الحدسية اختصارات عقلية تُستخدم لاتخاذ القرارات سريعا وبكفاءة.

الاستدلال الحدسي القائم على التوفُّر هو الميل إلى الخيار الأكثر توفُّرا ووضوحا. ويساعد ذلك في شرح الميل الواضح لاتباع مسار تنظيمي، حيث تشوب خيارات الأشخاص تحيُّزات قائمة على خبراتهم السابقة الأكثر تكررا والمهارات التي اكتسبوها بالفعل. وبالمثل، فإنَّ **الاستدلال الحدسي القائم على التمثيل** هو الاستناد في عملية اتخاذ القرار إلى المقارنة بمثال آخر مشابه. فإذا كانت إحدى المنظمات قد شهدت حالات مماثلة في الماضي عولجت بنجاح من خلال آليات الأمم المتحدة، ستميل إلى اتباع نفس الأسلوب مع أي حالة جديدة تتلاءم مع هذا النمط. كما يمكن أن يكون لهذا النوع من الاستدلال الحدسي تأثير محبط: فإذا كانت الدولة قد سبق أن اعتقلت محاميا أو ناشطا شارك في قضية معينة في الماضي، قد يؤدي ذلك إلى تضخيم تصورات الآخرين عن المخاطر التي تنطوي عليها قضايا مماثلة.

وتؤثر المشاعر والتحليلات على تقييمات المخاطر، وأظهرت بعض الدراسات أنَّ مشاعر الأشخاص بشأن مسار معين من الإجراءات تؤثر على تقييمهم التحليلي للمخاطر المرتبطة به. وهذا هو احد عناصر **الاستدلال الحدسي القائم على التأثير**. ولا تُعدُّ تقييمات التكاليف والفوائد منفصلة عن بعضها البعض. فقد أظهرت الدراسات أنَّه عندما تُقدَّم إلى الأفراد معلومات تشير إلى فوائد محتملة أكبر لقرار معين، يميلون إلى تخفيض تقييمهم للمخاطر المترتبة على ذلك القرار. وبالمثل، إذا حصلوا على معلومات تفيد بأنَّ المخاطر المحتملة لذلك القرار أقل، يميلون إلى تخفيض تقييمهم للفوائد المحتملة . وفي المقابل، إذا حصلوا على معلومات تفيد بأنَّ المخاطر المحتملة لذلك القرار أعلى، يميلون إلى تخفيض تقييمهم للفوائد المحتملة. كما تدفعهم المعلومات التي تفيد بأنَّ الفوائد المحتملة أقل إلى رفع تقييمهم للمخاطر المحتملة.[9] يبيِّن الرسم/ الشكل 2 وجود ميل بشري لتجنُّب الغموض والسعي إلى اليقين: وتنحاز حساباتنا إلى نتائج مستوى الفوائد المرتفع/مستوى المخاطر المنخفض في الربع السفلي الأيمن (تبرير اتِّخاذ الإجراء) أو مستوى الفوائد المنخفض/مستوى المخاطر المرتفع في الربع العلوي الأيسر (تبرير ضبط النفس). ومن ثمَّ، على الرغم من أنَّ تقييمات المخاطر وتأثيرها المحتمل تكون دائما غير مؤكدة، يحتاج من يقومون بهذه الاختيارات من الأفراد والمنظمات إلى أوضح تحليل ممكن للمخاطر وكذلك الفوائد المحتملة والتأثير المحتمل إذا كانوا يرغبون في اتخاذ قرارات مستنيرة.[10]

الاستدلال الحدسي القائم على التأثير. تعتمد حسابات المخاطر والفوائد المتعلقة بالإجراءات المتَّخذة في مجال حقوق الإنسان على بعضها البعض

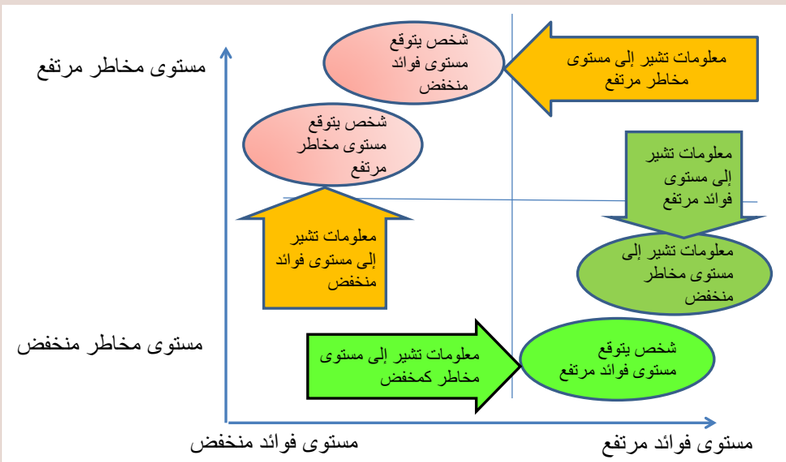

المصدر: تم تصميم هذا الرسم من قبل المؤلف ، ويوضح تحليل المصدر المذكور في الحاشية *10*.

8 انظر Kahneman, Daniel, et al. Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases. Cambridge University Press, 1999. وانظر أيضا Tversky, Amos and Daniel Kahneman. 1974. 'Judgement under Uncertainty: Heuristics and Biases.' Science 185:1124-31.

9 انظر Finucane, ML, A. Alhakanmi, P. Slovic, and S.M. Johnson, 'The Affect Heuristic in Judgment of Risk and Benefit.' Journal of Behavioral Decision Making, 2000. (as cited in Slovic, P. and Vastfjall, D. 'Affect, Moral Intuition and Risk,' Psychological Inquiry, 21:387-398, 2010).

10 انظر مثلا Spannagel, Janika. 'Chasing Shadows: A quantitative analysis of the scope and impact of UN communications on Human Rights Defenders (2000-2016). GPPI (Global Public Policy Institute), January 2018.https://www.gppi.net/2018/01/24/chasing-shadows

© UN / Manuel Elias

وفي الممارسة العملية، تشدد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في كثير من الأحيان على أهمية «عدم الإضرار»، وإعطاء الأشخاص المعنيين فرصة لدراسة المخاطر المحتملة قبل الموافقة على المشاركة (بالرغم من أنَّ البعض ينتقد هذا الالتزام باعتباره سطحيا أو غير مكتمل في بعض الأحيان، وخاصة إذا لم يتضمَّن تحليلا متعمقا للمخاطر السياقية). ومع ذلك، تفتقر عملية تحليل وتعميم فوائد التعاون مع الأمم المتحدة أو النجاحات المحقَّقة في هذا المجال أو تأثيره الإيجابي المحتمل إلى ما يكفي من التركيز والاستثمارات. وفي سياق مبادرة أوسع تهدف إلى تعزيز نشر التجارب الإيجابية في مجال حقوق الإنسان[11]، بدأ الموقع الشبكي التابع للمفوضية والمتعلق بالإجراءات الخاصة في نشر أمثلة حقَّقت تأثيرا إيجابيا، وهي بداية جيدة، لكن لا توجد حتى الآن تجارب كافية لإيجاد قدر كبير من الثقة.[12] وينبغي مواصلة توسيع نطاق هذه المبادرة. وفي الممارسة العملية، يمكن في كثير من الأحيان أن يؤدي التركيز على «عدم الإضرار» إلى أن تقلل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن عمد من تقييماتها للفوائد والتكاليف المحتملة أو التأثير المحتمل خشية أن يسبب ذلك حالة من الإفراط في الآمال أو التوقعات. وبالنظر إلى **الاستدلال الحدسي القائم على التأثير** ومستويات عدم اليقين المرتفعة، من المرجح أن يؤدي الأسلوب المختلط المتمثل في فهم التأثير المحتمل والتأكيد في الوقت نفسه على المخاطر المحتملة إلى قرارات خاطئة بشأن المشاركة.[13]

ويرتبط ذلك بميل أكبر تجاه التقديرات المتشائمة، وهي نقطة ضعف مشتركة بين كثير من المنتمين إلى حركة حقوق الإنسان. وفي أغلب الأحيان، تُعرض الأوضاع والاتجاهات على أنَّها في حالة تدهور، بينما سُرعان ما تُنسى النجاحات المحقَّقة في مجال حقوق الإنسان في مواجهة التحديات الجديدة. وهناك عدد قليل جدا من الدراسات عن هذه النجاحات. فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، لا تجري تحليلات دقيقة لعدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة من آلياتها لحقوق الإنسان - بما قد يشمل من أُنقذت أرواحهم أو خُفضت فترات سجنهم -[14] ، في حين أشار مقرِّرون خاصون استُشيروا بهذا الشأن إلى عدة حالات يرون أنَّ تدخلاتهم فيها ساعدت في حماية الناس.

وعند النظر إلى البلدان التي ترتفع فيها مستويات القمع والترهيب، تحتاج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية/المنظمات غير الحكومية الراغبة في تشجيع استخدام آليات الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية أن تبذل المزيد من الجهد من أجل توثيق جرائم الحكومات. وتحتاج أيضا إلى تقديم تحليلات أكثر تماسكا واستنارة لتوضيح أنَّ التعاون مع هذه الآليات قد يستحق ما يترتب عليه من المتاعب والمخاطر. ويمكن القول بأنَّه فيما يتعلق باتخاذ هذه القرارات، يكتسي إدراك التأثير الإيجابي المحتمل لهذه المشاركة بنفس أهمية إدراك المخاطر.

11 انظر على سبيل المثال: http://webtv.un.org/watch/good-human-rights-stories-building-quality-lives-through-economic-social-and-cultural-rights/6089748800001

12 انظر **'Special Procedures of the Human Rights Council and their impact', at https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/SPGoodStories.aspx.** وفي إطار الموضوع الفرعي "منع محاولات وقف انتهاكات انتهاكات حقوق الإنسان" على سبيل المثال، لا يُذكر سوى ثلاثة أمثلة فقط.

13 والخطر المضاد موجود أيضا. فقد أعرب بعض المدافعين عن حقوق الإنسان عن قلقهم من أنَّ بعض الزوار من قبل الأمم المتحدة لا يُقيمون المخاطر على نحو واف، ومن ثمَّ، فإنَّ طريقتهم في الحصول على موافقة المصادر قد تكون قائمة على أساس التهوين من المخاطر. وعبَّرت بعض الجهات الفاعلة الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان عن مخاوفها من أنَّ هناك نشطاء في مجال حقوق الإنسان في المنظمات الوطنية ومنظمات الشتات قد يركزون بشدة على الحصول على البيانات لمواجهة الدولة القمعية المضيفة علانية لدرجة تجعلهم يقللون من شأن المخاطر ويبالغون في تقدير الفوائد.

14 للاطلاع على الحجج المضادة لحالة التشاؤم السائدة في حركة حقوق الإنسان، انظر Sikkink, Kathryn. Evidence for Hope: Making Human Rights Work in the 21st Century. Princeton University Press. 2017.

الاستفادة من الأمم المتحدة والصلات الدولية الأخرى كمصدر للحماية

على الرغم من احتمال وقوع أعمال انتقامية، إلا أنَّ مدافعين عن حقوق الإنسان استُشيروا بهذا الشأن شعروا أنَّه في العديد من السياقات، يعتقد الأشخاص الذين يواجهون التهديدات أنَّ الاتصال بآلية تابعة للأمم المتحدة يحقق فائدة صافية، أي أنَّه يزيد من حمايتهم بدرجة أكبر من زيادته للمخاطر التي يتعرَّضون لها.[15] ويرى هؤلاء النشطاء أنَّه كلما كانت هناك تصوُّرات أكثر بأنَّ شخصا (أو منظمة) ما مرتبط بجهات فاعلة دولية مؤثرة مثل الأمم المتحدة، ستدفع الدولة ثمنا سياسيا أكبر في حالة مهاجمته. ويمكن أن تكون هذه الحماية المحتملة حافزا لزيادة تعاون الأمم المتحدة.

ومع ذلك، يختلف مستوى هذه الحماية وفقا للسياق. ويمثل كل عمل انتقامي موثق حالة لم تنجح فيها الاستعانة بالأمم المتحدة أو محاولة الاتصال بها في توفير الحماية. وفي عدد من أكثر البلدان انغلاقا وقمعا، نرى أنَّ التعاون مع الأمم المتحدة يكون في الغالب من قِبل النشطاء في المنفى أو الشتات، في حين أنَّ تعاون النشطاء الذين ما زالوا يعيشون في البلاد قد يحدث بطريقة سرية فقط. ومن الواضح أنَّ التصور السائد في هذه البلدان هو أنَّ الصلات العلنية بالأمم المتحدة تمثل مخاطرة أكثر مما توفر الحماية. ودون الاضطلاع بدراسة أكثر دقة، لا يمكن الجزم بعدد الحالات التي وفَّر فيها التعاون مع الأمم المتحدة حماية إضافية مقارنة بعدد الحالات التي مثَّل فيها النقيض.

وحتى داخل بلد ما، تتفاوت درجة الحماية الناتجة عن التعاون مع الأمم المتحدة. وقد تظهر أكثر وضوحا في حالة النشطاء البارزين الذين يسبب موتهم أو اعتقالهم فضيحة سياسية. وغالبا ما يكون هؤلاء النشطاء قد شاركوا من قبل في العديد من السلوكيات «المحفوفة بالمخاطر» في مجال حقوق الإنسان، كما أنَّ تعاونهم مع الأمم المتحدة لا يؤدي سوى إلى زيادة تدريجية في مجمل مستوى المخاطرة التي يتعرضون لها. لكن عندما ينشط شخص أقل شهرة وخبرة في مجال حقوق الإنسان للمرة الأولى، يكون مستوى المخاطرة المرتفع جديدا عليه. وفي نفس الوقت، تكون فرصته في الاستفادة من الحماية الدولية أو من الأمم المتحدة غير معلومة له، وربما تكون أقل من المعتاد في نفس السياق. وكما أشار أحد النشطاء «**'كلما زادت قدرتك على التواصل مع العالم الخارجي، زادت قدرته على حمايتك. وأولئك الذين يفتقرون إلى هذا التواصل يتلقون حماية أقل**».[16]

الجزء الأول - الموجز الختامي

- إنَّ التأثير المثبط للترهيب على نشاط حقوق الإنسان بوجه عام (والتعاون مع الأمم المتحدة بوجه خاص) معقد للغاية. إذ أنَّ قرارات الأفراد لا تتأثر بمشاعر كراهية الظلم والفخر والشرف والعار والولاء والرغبة في التأثير فحسب، ولكنَّها تتأثر أيضا بالعزلة والتضرر واحتياجات البقاء والخوف على الذات أو الأسرة.
- وتتَّسم تحليلات الخسائر/الفوائد في هذه المواقف بدرجة مرتفعة من عدم اليقين، بالنظر إلى أنَّها تخضع للاستدلالات الحدسية والتحيُّزات، وهو ما يؤدي إلى زيادة النفور من المخاطر. وتؤثر هذه الديناميات على الأفراد والمنظمات بصورة مختلفة على الصعيد المحلي والوطني والدولي.
- ويتأثَّر الناس وتصيبهم الرهبة من الأعمال الانتقامية الشديدة المرتكبة ضد الآخرين، ويتأثرون أيضا أكثر بكثير من التهديدات والرسائل الخفية غير الصريحة، التي قد لا يحمل بعضها تهديدا مباشرا لأفراد معينين، بل ويكون بعضها «قانونيا».
- وتتأثر قرارات الأشخاص أيضا بردود الأفعال الإيجابية - وبخاصة فيما يتصل بإيمانهم بالتأثير الإيجابي الناتج عن عملهم.
- وحتى في مواجهة الترهيب والتهديدات، يعتبر العديد من النشطاء أنَّ أي اهتمام توليه الأمم المتحدة لمحنتهم يمكن أن يكون له أثر وقائي - حتى وإن كانت الدولة المعنية، للمفارقة، ترتكب أعمالا انتقامية لعقاب الأشخاص المعنيين على هذا التعاون بالذات.
- **تحتاج الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى إلى تقديم تحليل أثر أوضح لكل من الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.**
- وبصرف النظر عن هذه التحيُّزات والاستدلالات الحدسية، من الضروري احترام قدرة النشطاء المتأثرين بصورة مباشرة بالإجراءات التي تتخذها الدولة على اتخاذ القرارات، وما يتخذونه منها بالفعل على أرض الواقع. وليس من الضروري أن يكون الهدف من قرار فردي بفرض الرقابة الذاتية أو الامتناع عن اللجوء إلى آليات الأمم المتحدة هو تجنب المخاطر. وبدلا من ذلك، قد يكون محاولة لإيجاد توازن استراتيجي أو بديهي بين المخاطر المختلفة، ويأتي ضمن نطاق أوسع من الأساليب المتاحة. وقد يرى شخص ما أنَّ الامتناع عن استخدام آليات الأمم المتحدة سيقلل من المخاطر بما يكفي لفتح المجال أمام أنواع أخرى من إجراءات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومن ثمَّ، يؤدي إلى حالة من التوازن بين المخاطر على نحو يفضي إلى تعظيم أثرها العام في مجال حقوق الإنسان.[17]

15 وتؤكد هذه النتيجة المستخلصة من المقابلات الأخيرة ما أشارت إليه الدراسات السابقة التي أجراها الباحث، بما في ذلك الدراسة المعنونة Unarmed Bodyguards: International Accompaniment for the Protection of Human Rights (Mahony and Eguren, Kumarian Press, 1997)، و Proactive Presence: Field Strategies for Civilian Protection, (Mahony, Centre for Humanitarian Dialogue, 2006).

16 مقابلة مع الباحث، ناشط في مجال حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

17 ويتأثر الصحفيون بديناميات مماثلة تسعى إلى إيجاد توازن استراتيجي بين المخاطر. وتشير دراسة أجراها 'جينرونغ تونغ' (Jinrong Tong) حول الرقابة الذاتية في غرف الأخبار الصينية إلى أنَّ ممارسة الرقابة الذاتية على نحو صارم "يساعد غرف الأخبار على تجاوز "حقول الألغام" السياسية، وفي الوقت نفسه، يزيد من فرص نشر التقارير حول مواضيع سياسية شديدة الحساسية". وفي هذا السياق، وفي ظل نظام الإعلام الشمولي الصيني، أصبحت الرقابة الذاتية بمثابة قوة تزيد من حرية الإعلام...'جينرونغ تونغ'.'Press Self-Censorship in China: a Case Study in the Transformation of Discourse.' Discourse & Society, vol. 20, no. 5, 2009, pp. 593–612. JSTOR,www.jstor.org/stable/42889285.

الجزء 2

© Muhammad Abdulaziz

التحديات في مجال البيانات - قياس التعاون والترهيب

يوسِّع هذا القسم نطاق التحليل من عملية اتخاذ القرارات الفردية ليشمل الصورة الأكبر. وسوف يبحث هذا القسم فيما يترتب على الترهيب من تأثير كمي أوسع نطاقا على التعاون، وكيفية قياس هذا التأثير. وكان الدافع وراء الدراسة الحالية هو الاعتراف بأنَّ هناك بلدان تمرُّ فيها الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بأوضاع أسوأ بكثير حتى من تلك التي وردت في التقارير حول الأعمال الانتقامية. وذلك يرجع فيما يظهر إلى أنَّ الترهيب كان ناجحا في قمع أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويثير تقييم مدى صحة ذلك الرأي العديد من التحديات المختلفة بشأن القياس، على النحو التالي:

a قياس مقدار التعاون القائم مع آليات الأمم المتحدة المختلفة على أساس كل بلد على حدة؛

b قياس مقدار الترهيب القائم على أساس كل بلد على حدة؛

c تقييم ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين الترهيب ومستويات التعاون.

وطالما كان القياس الكمي وتحليل البيانات يشكلان دائما نقطتي ضعف في حركة حقوق الإنسان ككل، وخاصة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ففي كثير من الأحيان، يقتصر جمع المعلومات في مجال حقوق الإنسان على جمع الأدلة عن حوادث بعينها. وعادة ما يكون التحليل الحقوقي مستندا إلى تحليل قانوني لهذه الأدلة. وأخيرا، غالبا ما تذكر تقارير حقوق الإنسان حالة تلو الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، مصنَّفة إلى مجموعة من الفئات، مع معالجة مفصَّلة لبعض «الحالات الرمزية». وعلى الرغم من أنَّ منظمات حقوق الإنسان تجمع البيانات عن آلاف الحوادث، يندر أن نرى في تقارير حقوق الإنسان تحليلات كمية أو إحصائية ذات مستوى مقبول.

ولا يمكن التصدي بفعالية للمشكلة التي يبحث فيها هذا القسم من خلال توثيق حالات رمزية وحوادث منتقاة، أو من خلال التحليل القانوني. إذ أنَّ التصدي لها يتطلب اتِّباع عدد من النهج الصارمة القائمة على البيانات. ومع الأسف، سوف يتطلب هذا أيضا بعض البيانات غير المتوفرة حتى الآن. ويتمثل الهدف هنا في وضع بعض الأساليب المنهجية التي يمكن تناولها بمزيد من التطوير في المستقبل. وإذا كانت المنهجية صحيحة، فإنَّ هذا سيتطلب أن تُعطى الأولوية لهذا الأسلوب الجديد في جمع البيانات.

قياس مدى التعاون

ينبغي أن يكون قياس مدى التعاون أسهل بكثير من قياس مقدار الترهيب. ولدى الأمم المتحدة عدد محدود من الهيئات والآليات المعنية بحقوق الإنسان (تشمل الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، ومجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، ولجان التحقيق، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها). كما أنَّ لديها أساليب مختلفة لفرض وجودها في الميدان (منها مثلا الوجود الميداني للمفوضية، وإدارة عمليات حفظ السلام، أو المكونات الخاصة بحقوق الإنسان في إدارة عمليات حفظ السلام، أو الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإجراءات الخاصة أو بعثات تقصي الحقائق أو غيرها). وتتفاعل كل من هذه الهيئات والآليات وجهات التواصل الميدانية مع عدد محدود وقابل للقياس من مواطني البلدان المختلفة - أحيانا عن طريق تلقي التماسات تطلب المساعدة، وأحيانا عن طريق سماع الشهادات أو تلقي التقارير/المعلومات، وأحيانا عن طريق البحث عن المعلومات خارج ذلك النطاق. إذا حرصت كل آلية على الاحتفاظ بسجلات دقيقة بشأن اتصالاتها مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والسلطات الحكومية وما إلى ذلك، فإنَّ هذه السجلات ستشكل الأساس لقاعدة بيانات على نطاق المنظومة تتيح متابعة مستويات التعاون

من عام إلى آخر عبر أي عدد من المتغيرات المختلفة (قاعدة بيانات مصنفة حسب الآليات، الدول، المسائل أو المواضيع، أو الهوية الجنسية، أو الأصل العِرقي...الخ).

ولا يبدو أنَّ التعاون يُقاس بالدقة الكافية، وهذه مشكلة. فقد تكون هناك كيانات تحتفظ ببيانات عن التعاون داخل المنظومة، ولكنَّ هذه الكيانات تعمل وكأنَّها جزر منعزلة، وفي الوقت نفسه، لا تحتفظ معظم الكيانات بهذه البيانات، ولا تُدمج البيانات بطريقة شاملة. ويمكن أن تشهد مستويات التعاون تحسُّنا أو تدهورا لأسباب مختلفة في أماكن مختلفة، ولكن دون هذه البيانات، لا يمكننا تقييم ما يحدث بدقة.

ومن الملفت للنظر أنَّ التقرير السنوي الذي يصدره الأمين العام بعنوان «التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان» لا يتضمن موجزا كميا عن التعاون. وتركز التقارير على الأعمال الانتقامية. وهناك افتراض مفاده أنَّ مثل هذه الحوادث تحد من التعاون، ولكن لا يُشار إلى دليل كمي واضح على هذا الارتباط، وذلك لأن فريق الأمين العام المساعد لا يستطيع الحصول على البيانات الضرورية.

وإذا كانت الأمم المتحدة تهتم بهذا التعاون بما يكفي لإنشاء ولاية على مستوى الأمين العام المساعد لقيادة الجهود الرامية إلى معالجته، يتعين عليها أن تفكر في الاستثمار في جمع البيانات ومقارنتها بطريقة منهجية، بحيث يمكن تتبع التعاون وتحليله، وتحديد العقبات وترتيبها من حيث الأولوية، والحلول المطلوبة.

وهذه ليست مهمة بسيطة، وسيحتج البعض بأنَّها ليست ذات جدوى. فعلى سبيل المثال، فيما يتصل بالإجراءات الخاصة وحدها، هناك أكثر من 50 ولاية تتلقى أكثر من 10,000 رسالة واردة سنويا، بعدة لغات مختلفة. ولدى المفوضية بوابة على الإنترنت لتقديم الالتماسات، ولكنَّها تتلقى أيضا آلاف الخطابات ورسائل البريد الإلكتروني، كما تُوجَّه العديد من المراسلات مباشرة إلى المكلفين بالولايات. وتتلقى هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان أيضا آلاف المشاركات سنويا. وسيتطلب جمع هذه البيانات وتنسيقها وتحليلها موارد بشرية كبيرة، في حين لا يحصل المكلفين بالولايات أنفسهم على أجر، ولا يتلقون الدعم الكافي، كما تعاني المفوضية من نقص الموظفين. ومع ذلك، يمكن أن يكون استهلال مثل هذه العملية بمثابة خطوة إلى الأمام، بالنظر إلى أنَّ وجود قاعدة بيانات ترصد التعاون مع مجموعة فرعية من الآليات المختارة، حتى وإن كانت قاعدة بيانات جزئية، ستقدم بعض المساعدة. وقد يبدو الأمر طموحا، لكنَّ بعض الاقتراحات الواردة في هذا القسم تفترض أنَّ هذه البيانات ستتوفر في مرحلة ما، وتقدم اقتراحات بشأن كيفية الاستفادة منها لدى توفرها.

البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

من حيث المبدأ، إذا كان الجميع على نفس مستوى الدراية بآليات الأمم المتحدة، ولم تكن هناك عقبات تمنعهم من الوصول إليها، قد يمكننا أن نتوقع وجود علاقة ما بين مستوى انتهاكات حقوق الإنسان في إحدى الدول ومستوى التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبمعنى آخر، على الرغم من أنَّ هذه الإحصائيات هي نتيجة معقَّدة لتفاعل عدة عوامل، يمكننا أن نتوقع المزيد من محاولات التواصل مع تزايد الانتهاكات. وإذا كانت الانتهاكات في بلد ما آخذة في التزايد، ولكنَّ التواصل مع الأمم المتحدة يتحرك في الاتجاه المعاكس، يمكن أن يشير ذلك إلى وجود عائق ما. وبالمثل، في حال وجود دولتين لديهما مستويات انتهاكات مرتفعة ومتماثلة، ولكن مستويات مختلفة بوضوح من التعاون مع هذه الآليات، يمكن أن يشير ذلك أيضا إلى وجود عقبات تتطلب نظرة فاحصة.[18]

ولقياس هذه العلاقة، يحتاج المرء أولا إلى قياس مقارَن كمي لمستويات انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. والمصادر الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، مثل المفوضية أو منظمة العفو الدولية أو منظمة 'هيومان رايتس ووتش' أو وزارة الخارجية الأمريكية، لا تحوِّل ما لديها من بيانات ضخمة إلى قياسات كمية تمكن من خلالها المقارنة بين البلدان أو تصنيفها. ومع ذلك، حاولت بعض المبادرات الأكاديمية سد هذه الثغرة. ويستخدم كل من مقياس الإرهاب السياسي[19] و'مجموعة بيانات حقوق الإنسان 'سينجرانيللي-ريتشاردز' (Cingranelli-Richards) Human Rights Data Set)[20] بيانات مستمدة من التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية وتقارير حقوق الإنسان القُطرية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية. ويستخدم المقياس والمجموعة منهجية مختلفة للتصنيف. وفي الآونة الأخيرة، بدأت مبادرة قياس حقوق الإنسان في إنشاء[21] قاعدة بيانات تستند إلى استقصاءات تُجرى مع خبراء وطنيين في مجال حقوق الإنسان داخل كل دولة، اعتمادا على أنَّ هؤلاء الخبراء أقرب إلى واقع حقوق الإنسان وحقائقه في الدولة المعنية، وفي وضع أفضل لتقييم الوضع من المؤسسات الدولية. ولا تزال مبادرة قياس حقوق الإنسان حديثة العهد نسبيا، ولا تتضمن قاعد البيانات الخاصة بها سوى تغطية جزئية محدودة للدول.

ومع النمو المطرد الذي تشهده حركة حقوق الإنسان، والتكنولوجيا الحديثة، والتوسُّع المتواصل في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، تتزايد كمية البيانات المتاحة. ولذلك، ينبغي تطوير قواعد البيانات العالمية لحقوق الإنسان مع مرور الوقت، سواء من حيث الدقة أو مستوى التفاصيل التي توفرها. واعتمادا على هذا التطوير، ستصبح نوعية المقارنات المقترحة هنا موثوقة ومفيدة أكثر. وينبغي أن يُتاح تطبيق نفس وسائل تحليل الارتباط على مشاكل محدَّدة في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، إذا أُتيحت بيانات عالمية حول نوع معين من الانتهاكات (منها مثلا التعذيب أو الاعتقال)، وإذا أُتيحت بيانات من الأمم المتحدة حول مدى التعاون القائم مع الآليات التي تعالج هذه المشاكل، يمكن تحديد الثغرات الخاصة التي تحد من التعاون.

الجمع بين المعلومات - البيانات المتاحة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتعاون

من خلال الجمع بين البيانات المتعلقة بمستويات انتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام لكل دولة على حدة، وكذلك البيانات الكمية حول اللجوء إلى آليات الأمم المتحدة لكل بلد، يمكن إعداد رسم بياني بسيط يوضح مستويات الانتهاكات ومستويات التعاون مع آليات حقوق الإنسان (انظر الخريطة 3).

وتمثل كل نقطة على الرسم البياني إحدى البلدان. ويمكن تقسيم هذه النتيجة إلى أربعة أقسام: أ- مستوى انتهاكات مرتفع مع مستوى تعاون منخفض، ب- مستوى انتهاكات مرتفع مع مستوى تعاون مرتفع ، ج-

18 هناك أبعاد سياقية ونوعية هامة يمكن أن تؤدي إلى تعقيد هذه العلاقة. فعلى سبيل المثال، قد تختلف هذه العلاقة وفقا لنوع المسألة المعنية (اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية/أخلاقية).

19 انظر PoliticalTerrorScale.org للاطلاع على وصف قاعدة البيانات ومنهجيتها وخيارات تحميلها. ويصنف مقياس الإرهاب السياسي معظم الدول منذ أوائل الثمانينات، معتمدا على التقارير السنوية المستمدة من الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة العفو الدولية.

20 انظر www.humanrightsdata.com للاطلاع على وصف البيانات ومنهجية جمعها وخيارات تحميلها. وتصنف مجموعة بيانات حقوق الإنسان الأداء في الفترة 1981-2011، مع تقسيم البيانات وفقا للأنواع المتعددة من انتهاكات حقوق الإنسان.

21 انظر www.humanrightsmeasurement.org للاطلاع على وصف البيانات ومنهجية جمعها وخيارات تحميلها.

مستوى انتهاكات منخفض مع مستوى تعاون منخفض، د- مستوى انتهاكات منخفض مع مستوى تعاون مرتفع. وهناك حاجة إلى بذل جهود بحثية أكثر عمقا بشأن الدول التي تظهر في المربع (أ)، وذلك بهدف تشخيص المشكلة وتحديد ما إذا كان من الممكن التوصل إلى استراتيجيات لتشجيع المزيد من التعاون، وفي نفس الوقت، حماية المتعاونين.

كما أنَّ هناك حاجة إلى الاضطلاع بدراسة دقيقة بشأن البلدان التي تظهر في المربع (ب)، لأنَّه عندما تكون مستويات الانتهاكات مرتفعة، عادة ما تكون مستويات الترهيب أيضا مرتفعة، بهدف إعاقة تبادل المعلومات بشأن حقوق الإنسان. وفي هذه البلدان، قد يتمكن المجتمع المدني من تحديد استراتيجيات فعَّالة لمواجهة هذا الترهيب والتغلب عليه، ومواصلة إبلاغ الأمم المتحدة عن الانتهاكات. ويمكن أن تساعد دراسات الحالة بشأن تلك الاستراتيجيات على تحسين الأسلوب المتَّبع بشأن البلدان التي تظهر في المربع (د)، حيث يوجد مستوى منخفض من التعاون.

ولا توفر هذه العلاقة بين البيانات في حد ذاتها دليلا دامغا على وجود الترهيب، نظرا لأنَّ هناك أساليب أخرى قد تخفض من معدلات التعاون. ولكن يمكن أن يقدم رسم الخرائط الأولية التي تبين هذه البيانات مؤشرات محتملة على الدول التي تحتاج إلى مزيد من الاستقصاء.

مخطط نقطي: انتهاكات حقوق الإنسان والتعاون

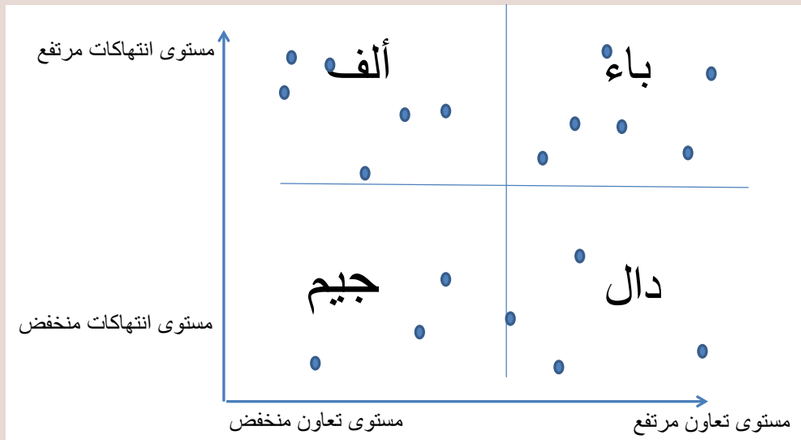

العلامات الواضحة والصريحة على العرقلة والترهيب المحتمل

على الرغم من عدم تصنيف بيانات التعاون، لدى الأمم المتحدة بالفعل بعض البيانات الواضحة بشأن العقبات، وكذلك بشأن عدم رغبة بعض البلدان في تيسير التعاون. ويمكن أن يساعد هذا وحده في تقليص عدد الدول التي يمكن أن تحتاج إلى بحث أعمق بشأن الترهيب، بالنظر إلى أنَّه من المرجَّح وقوع الترهيب في الدول التي تقاوم صراحة التعاون مع هذه الآليات. وقد لا تهدف هذه الأفعال إلى بث مشاعر الخوف بصورة مباشرة، ومن ذلك مثلا عندما تقوِّض دولة ما آليات الأمم المتحدة أو تنزع عنها شرعيتها، فإنَّ هذه الدولة ترسل أيضا رسالة إلى مواطنيها بالابتعاد عن تلك الآليات. فمثلا:

1 طالما حثَّت الأمم المتحدة جميع الدول على إصدار «دعوة دائمة» لجميع الإجراءات الخاصة[22]، بهدف تشجيع المكلفين بالولاية على إجراء زيارات الاستقصاء الميدانية وتيسير هذه الزيارات. وأصدر ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه الدعوات الدائمة، لكنَّ جميع الدول المدرجة في المربع 3 رفضت القيام بذلك.[23]

2 وسواء كانت هناك دعوات دائمة أم لا، تحتاج آليات الأمم المتحدة إلى طلب إذن لزيارة أي دولة في أي وقت، وفي كثير من الحالات، لا تمنح الدول هذا الإذن أو تعطل الزيارات (انظر المربع 4 - قائمة الدول التي تلقت خمس طلبات معلقة أو أكثر لزيارات قُطرية من قِبل الإجراءات الخاصة منذ عام 2014). وجدير بالذكر أنَّ 28 دولة من الدول التي أصدرت دعوات دائمة تظهر تقاعسا مستمرا عن تيسير الزيارات عند الطلب.[24]

22 تتكوَّن الإجراءات الخاصة من خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان، أو مجموعات من هؤلاء الخبراء، يقدمون التقارير والمشورة بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. ويُطلق على هؤلاء الخبراء أسماء متعددة، بما يشمل المقرِّرين الخاصين، والممثلين الخاصين، والأفرقة العاملة، والخبراء المستقلين.

23 بيانات المربعين 3 و4 مأخوذة من وثيقة الأمم المتحدة "A/HRC/40/38/Add.1 ،2018": Facts and figures with regard to the special procedures in https://undocs.org/A/HRC/40/38/Add.1 (الدعوات الدائمة، الصفحات 5-7؛ والدول التي لم تستقبل أي زيارات، الصفحة 17؛ والطلبات المعلقة، 19-25).

24 المرجع نفسه.

© Ryan Brown

3 وقد منعت الصين وصول المقيمين داخل حدودها إلى العديد من صفحات حقوق الإنسان الدولية المتاحة على الإنترنت، وتعيق أيضا الوصول إلى صفحة المفوضية، وهو ما لا يعرقل التعاون عبر الإنترنت فحسب، بل يرسل أيضا برسالة تهدف إلى الإثناء عن التعاون مع تلك الآليات بأي أسلوب لآخر. وقد صنَّف تقرير منظمة 'دار الحرية' المعنون «حرية الإنترنت» الصين على أنَّها الأسوأ على الإطلاق من حيث تقييد حرية استخدام الإنترنت بوجه عام. ويوضح المربع 5 [أدناه] أسوأ 20 بلدا حددتهم تلك الدراسة فيما يتعلق بتقييد المحتوى المتاح على الإنترنت ووضع العقبات أمام الوصول إليه.[25]

> خلال العقدين الأخيرين، تزايد حجم «سور الحماية الإلكترونية العظيمة» [الصيني] ليصبح منظومة مثيرة للقلق من حيث فعاليتها في الرقابة والمتابعة. وهذا العام، اتَّخذت بكين خطوات تهدف إلى تعميم أسلوبها خارج البلاد عن طريق تنظيم تدريبات واسعة النطاق لمسؤولين أجانب، وتقديم التكنولوجيا اللازمة لحكومات استبدادية... (منظمة دار الحرية، «حرية الإنترنت 2018: ظهور الاستبداد الرقمي)

4 تطبق إيران تشريعات تجرِّم نقل المعلومات إلى الهيئات الدولية. وفي مصر، يحتاج أي شخص يرغب في التعاون مع منظمات دولية أو حضور أحداثها أو المشاركة في عملها إلى إذن من الوزير المختص.[26]

5 وسنَّت بعض الدول تشريعات أكثر دقة استُخدمت فيها صياغات تقوم على عبارات مثل «الأمن القومي»، حيث تصنِّف أي إجراءات تُعتبر ضارة بسمعة الدولة على أنَّها جريمة جنائية تضر بالأمن القومي. وفي سريلانكا، لا تزال التشريعات الصارمة التي سُنَّت لمكافحة الإرهاب سارية المفعول، بعد مرور عِقد كامل على هزيمة حركة 'نمور تحرير التاميل - إيلام'، وهو ما يسمح لقوات الأمن بمواصلة استخدام الترهيب. ويصف القانون واللوائح الروسية القائمين على المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلا أجنبيا بأنَّهم «عملاء أجانب»، وهو ما يعرِّضهم لخر الاتهام بالتجسس. وهذه الأوضاع في البلدان المذكورة ليست سوى أمثلة. وفي المناقشات التي تسبق سن تلك التشريعات، تُناقش علانية في بعض الأحيان مسألة أنَّ التشريعات المعنية تُعدُّ إسكاتا لصوت المجتمع المدني، ويأتي سنُّ هذه التشريعات في نهاية المطاف بمثابة تهديد صريح للمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم هذه التشريعات لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان قضائيا. وتكون رسالة الترهيب هنا واضحة وصريحة.[27]

6 وفي بعض الأحيان، تنشر وسائل الإعلام الحكومية أو يُصدر متحدثون رسميون تصريحات عامة تهدف إلى تقويض آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتحث الناس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عدم التعاون معها.

25 تجمع بيانات منظمة 'دار الحرية' (قابلة للتنزيل) بشأن حرية الإنترنت بين ثلاثة مقاييس: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2018/rise-digital-authoritarianism . "عقبات الوصول"، و"القيود على المحتوى"، و"انتهاك حقوق المستخدمين". وقد وُضعت القائمة الواردة في المربع 5 عن طريق المزج بين القياسين الأولين. ولم تقيِّم هذه الدراسة جميع البلدان في العالم، ومن ثمَّ، قد تكون هناك بلدان أخرى لديها مستويات مماثلة من القيود.

26 يشترط القانون رقم ٩٤١ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي في مصر، الذي أُقر في يوليو 2019، الحصول على إذن وزاري قبل "الانضمام أو الانتساب أو المشاركة أو التعامل مع منظمة أجنبية" (المادة 19).

27 ذكر 'المركز الدولي للقانون غير الربحي' أنَّه "منذ عام 2013، قدَّم 94 بلدا أكثر من 269 مبادرة تشريعية تؤثر على المجتمع المدني. ومن بين هذه المبادرات، هناك أكثر من 180 مبادرة تقييدية". (انظر https://www.icnl.org/our-work/defending-civil-society). لمزيد من التفاصيل حول مجموعة واسعة من الأساليب القانونية المستخدمة ضد نشطاء حقوق الإنسان، انظر Defenders: Categorization of the Problem and Measures in Response, by Maria Martin, Protection International, Dec. 2015. https://www. Criminalisation of Human Rights Criminalization of the work of human rights defenders, Inter-American Commission for Human Rights(IAHCR), 2015. http://www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/Criminalization2016.pdf. انظر أيضا protectioninternational.org/en/policy-maker-tools/criminalisation-human-rights-defenders-categorisation-problem-and-measures .

الصندوق 3

لم تصدر الدول التالية دعوات دائمة للإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة لإجراء زيارات قطرية:

إثيوبيا	بوتان	جنوب السودان	غينيا	ماليزيا
إريتريا	بوركينا فاسو	جيبوتي	غينيا الاستوائية	مصر
إسرائيل	بيلاروس	زمبابوي	الفلبين	المغرب
إسواتيني	ترينيداد وتوباغو	سانت فنسنتجزر غرينادين	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة	تنزانيا	سانت كيتسنيفس	فيتنام	موريتانيا
أنتيغوا وبربودا	توغو	سنغافورة	قيرغيزستان	موريشيوس
إندونيسيا	تيمور - ليشتي	السنغال	كمبوديا	ميانمار
أنغولا	جامايكا	السودان	كوبا	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
أوغندا	الجزائر	سورينام	كوت ديفوار	ناميبيا
باكستان	جزر القمر	الصين	كوريا الشمالية	نيبال
البحرين	الجمهورية الدومينيكية	طاجيكستان	كوسوفو	هايتي
بربادوس	جمهورية الكونغو	عمان	كيريباس	الولايات المتحدة الأمريكية
بروناي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غامبيا	لاوس	اليمن
بليز	الجمهورية العربية السورية	غرينادا	مالي	
بنغلاديش	جمهورية مولدوفا	غيانا		

المصدر المذكور في الحاشية *24*

الصندوق 4

هناك خمسة طلبات زيارة أو أكثر مقدَّمة من الإجراءات الخاصة ومعلقة منذ عام 4102 لدى الدول التالية:

الاتحاد الروسي	البرازيل	جنوب أفريقيا	فيجي	المملكة العربية السعودية
إثيوبيا	بنغلاديش	رواندا	الكاميرون	موزامبيق
الأردن	بوتسوانا	زامبيا	كوبا	نيبال
إسرائيل	بيرو	زمبابوي	كوت ديفوار	نيجيريا
إكوادور	تايلند	سنغافورة	كولومبيا	نيكاراغوا
الإمارات العربية المتحدة	تركمانستان	السنغال	كينيا	نيوزيلندا
إندونيسيا	تركيا	شيلي	لبنان	هايتي
أنغولا	تنزانيا	الصين	ليبيا	الهند
أوزبكستان	جامايكا	غانا	مالي	الولايات المتحدة الأمريكية
أوغندا	الجمهورية الدومينيكية	غواتيمالا	ماليزيا	اليابان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الجمهورية العربية السورية	الفلبين	مصر	اليمن
باكستان	جمهورية الكونغو	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	المكسيك	
البحرين	جمهورية الكونغو الديمقراطية	فيتنام	ملديف	

المصدر المذكور في الحاشية *24*

الصندوق 5

بشأن الدول التي تفرض قيودا شديدة على الإنترنت.

إثيوبيا	أوزبكستان	مصر	روسيا
إيران	فيتنام	البحرين	تركيا
الصين	باكستان	السودان	بيلاروس
كوبا	فنزويلا	الإمارات العربية المتحدة	ميانمار
سوريا	المملكة العربية السعودية	كازاخستان	أذربيجان

المصدر المذكور في الحاشية *26*

© Flickr / UN

وفي حالة بعض الدول، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولايات قُطرية خاصة (أي أنَّ هناك مقرِّرا خاصا ولايته الوحيدة هي مراقبة حالة حقوق الإنسان في هذا البلد). ووفقا لما ذكره التقرير السنوي للمفوضية، المستمد من الإجراءات الخاصة:[28]

> **44 فيما يتعلق بالولايات القُطرية، تسمح بعض البلدان مثل جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان والصومال وكمبوديا ومالي بدخول المكلفين بالولاية إلى البلد، في حين لا تقبل إريتريا، وإسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار أي زيارات... (التشديد مضاف)**

وتُحظر أنواع أخرى من البعثات صراحة. فلم تسمح سريلانكا مطلقا للمحققين التابعين للمفوضية بدخول البلد. ورفضت ميانمار السماح بدخول بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في الفترة 2017-2018. وطردت بوروندي لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة في عام 2018.[29]

وفيما يتعلق بالتعاون مع الإجراءات الخاصة بوجه عام، يشير التقرير السنوي للمفوضية إلى أنَّه:

> **45 في حين كرَّست بعض الدول جهودا كبيرة للنهوض بالتعاون البنَّاء مع المكلفين بالولايات، تواصل دول أخرى رفض زياراتهم أو لا تقبل منها سوى إلا زيارات محدودة ومختارة بعناية. ولم تتلق 24 دولة أي زيارات حتى الآن، بالرغم من أنَّ 14 دولة تلقت طلبات للإذن بذلك. ومما يثير القلق بوجه خاص ما أصدرته بعض الدول من تصريحات تفيد بأنَّها لن تتعاون مع بعض المكلفين بالولاية، وكذلك محاولاتها لاستبدال عدد منهم...**

> **46 وهناك أيضا أشكال أكثر خِفية من عدم التعاون. فعلى سبيل المثال، تتعاون بعض الدول فقط مع عدد محدود من المكلفين بالولاية، أو يستجيبون للرسائل ولكن لا يقبلون الزيارات، حتى في حالة دول أصدرت دعوات دائمة. وينبغي للمجلس أن يجعل عدم التعاون أكثر تكلفة. كما ينبغي له أن يوفر مساحة تتيح تبادل التجارب ونماذج التواصل الناجحة.[30]**

فعندما ترفض دولة ما صراحة التعاون مع آليات الأمم المتحدة، قد تتخذ هذه الدولة إجراءات أكثر خفية تجاه مواطنيها بهدف مواصلة إثنائهم عن التعاون مع الأمم المتحدة. ويذكر تقرير المفوضية المذكور أعلاه أنَّه في بعض الأحيان، تسمح الدول بالزيارات القُطرية، ولكنَّها تستخدم أساليب الترهيب وتضع العقبات الأخرى بهدف منع المواطنين داخل البلاد من التواصل مع هذه الزيارات بصورة فعالة. وعلى الرغم من أنَّ المفوضية لا تقيس هذه الممارسات كميا بوضوح، ولا تشير إلى دول بعينها، فإنَّ المقرِّرين الخاصين الذين استشيروا بشأن هذه الدراسة أكَّدوا وجود هذه الممارسات. وينبغي أن تُساءل الدول على أي أعمال للترهيب أو المضايقة أو تقييد السفر أو أي عقبات أخرى تُوضع لعرقلة الزيارات القُطرية. وينبغي ألا تكون هذه المساءلة في فرادى التقارير التي يقدمها المقرِّرون الخاصون فحسب، ولكن أيضا في التقارير السنوية التي تصدرها المفوضية بشأن الإجراءات الخاصة.

28 UN Human Rights Council Annual Report of Special Procedures for 2018، وثيقة الأمم المتحدة: 38/40/A/HRC

29 "تتعرض بوروندي للنقد الشديد من جانب الأمم المتحدة بسبب طردها فريق حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة"، أخبار العالم، 11 سبتمبر /أيلول 2018، https://www.reuters.com/article/us-burundi-rights-un/burundi-under-fire-at-u-n-for-expelling-u-n-human-rights-team-idUSKCN1LR23R.

30 UN Human Rights Council Annual Report of Special Procedures for 2018، وثيقة الأمم المتحدة: 38/40/A/HRC. ويكتسي دور المجلس أهمية خاصة لأنَّه هو من ينشئ ولايات الإجراءات الخاصة. وفي الواقع، توجد بالفعل 'مساحة' غير مستغلة بما يكفي في المجلس، حيث يُناقش الترهيب والأعمال الانتقامية في إطار البند 5 من جدول أعمال المجلس، ويُجرى حوار محدد بهذا الشأن عندما يقدم الأمين العام المساعد تقرير الأمين العام سنويا في شهر أيلول/سبتمبر. وينبغي للدول أن تستفيد من هذه الفرصة لتبادل أي نماذج أو أمثلة جيدة للتواصل.

وفي نفس الوقت، يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية اتخاذ خطوات حازمة لتنفيذ اقتراح المفوضية المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان «بجعل عدم التعاون أكثر تكلفة، بأساليب منها مثلا معارضة انتخاب الدول غير المتعاونة إلى مجلس حقوق الإنسان أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان. ووفقا لقرار الجمعية العامة 152/06،ينبغي أن يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن يتعاونوا مع المجلس تعاونا كاملا.[31]

التحديات القائمة بشأن قياس الترهيب والتثبيط والرقابة الذاتية

وعندما لا تكون تصرفات الدولة رسمية أو علنية، يمثل توثيق وقياس أعمال الترهيب وتأثيرها المثبط الذي يسببه الخوف تحديا أكثر صعوبة. وأجرت د. 'لورين يونغ' (Lauren Young) دراسة في زيمبابوي اشتملت على استقصاءات أُجريت مع 700 من أنصار المعارضة في المناطق الحضرية والريفية، تناولت قراراتهم بالمشاركة أو عدم المشاركة في أنشطة المعارضة.[32] وتؤكد نتائج هذه الدراسة أنَّ مشاعر الخوف تسبب حالة من التشاؤم، وتقديرات مبالغ فيها للمخاطر وقدرات القمع الحكومية، وهو ما يؤدي إلى تثبيط الأنشطة.[33]

وبالإضافة إلى ما خلصت إليه هذه الدراسة، سيكون من المفيد التفكير في المنهجية التي تحتاج هذه الدراسات إلى اتباعها. فأولا، تطلبت هذه الدراسة فريقا من الباحثين لديه القدرة على الوصول إلى عينة استقصائية ذات حجم مناسب وغير متحيزة، وبناء جسور من الثقة معها - وفي هذه الحالة، تلقى الفريق مساعدة من منظمة غير حكومية من زيمبابوي ذات علاقات جيدة. وثانيا، يتعين أن تُجرى هذه الدراسة في إطار ظروف وبروتوكولات تهدف إلى ضمان حماية المشاركين في الاستقصاء والباحثين من مخاطر التعرض للانتقام بسبب مشاركتهم في هذه الدراسة.

> **وبهدف تخفيف هذا الخطر إلى أدنى حد ممكن، أُجريت المقابلات الشخصية في المنازل الخاصة. ولم تُجمع أي معلومات يمكن أن تحدد هوية الأشخاص المعنيين، وتم الحصول على موافقتهم الشفهية بهدف منع الربط بين موافقاتهم الكتابية وبياناتهم. وقد جُمعت البيانات على حواسيب لوحية مؤَّمنة بكلمات مرور، وبعد كل مقابلة مباشرة، أُرسلت البيانات إلى خادم وحُذفت من على الحواسيب اللوحية. وبهدف منع أي جهة من تتبُّع المشاركات، تولَّى نشطاء مجتمعيون من العاملين لدى [المنظمة غير الحكومية المحلية] و...[من؟] اختيار من أُجريت معهم المقابلات، ولم يقضوا أكثر من بضعة أيام متفرقة في كل موقع...وقد استخدمت [المنظمة غير الحكومية] أيضا شبكتها لرصد ما إذا كانت هناك أي عقوبات بعد مغادرة فريقها ... ولم نتلقَّ أي تقارير عن وقوع انتهاكات للسرية أو أعمال انتقام أو محاولات لتتبع المشاركات.[34]**

ويتعيَّن على أي بحوث تتعامل مع قرارات وحوادث مخيفة أن تتَّخذ أيضا الاحتياطات اللازمة بغية التقليل إلى أقل قدر ممكن من خطر إعادة تعريض المشاركين للصدمات، وهو خطر قد ينجم عن تذكُّر ما مرُّوا به من تجارب عصيبة سابقة. ويتطلب ذلك الحذر في تصميم الاستقصاءات، والحساسية في تدريب من سيجمعون الإجابات، وتقديم الدعم الاستشاري عند الاقتضاء.

كما يجب أن تُصمَّم أي دراسة قائمة على الاستقصاءات من المزمع تنفيذها في ظل ظروف قمعية بطريقة تقيس المؤشرات الصحيحة بصورة موضوعية.[35] ولا يقتصر الهدف من ذلك على تقييم أنواع الترهيب التي يواجهها الناس فحسب، بل أيضا تقييم أنواع المشاعر الناتجة عن ذلك الترهيب، وكيف تؤثر هذه المشاعر بدورها على قرارات المشاركة. وعند نقطة التقاطع بين مجالي علم النفس الإدراكي والعلوم السياسية، وُضعت منهجيات مختلفة لتصميم الاستقصاءات والمقابلات بهدف تحليل هذه الديناميات المعقدة. والدراسة التي أعدَّها الدكتور 'يونغ' في زيمبابوي أحد الأمثلة على ذلك.

ويبيِّن هذا النوع من الاستقصاءات أنَّ من خلال توخي الحذر في عملية التخطيط المنهجي لحماية المشاركين في الاستقصاءات وسائر المصادر والشهود، ووضع الإجراءات اللازمة لذلك، من الممكن أن يُدرس الخوف وأثره على قرارات المشاركة. وعلى الرغم من أنَّ هذه الدراسات تتطلب عددا كبير من العاملين ويندر إجراؤها، يجدر بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الملتزمة برصد الترهيب أن ترصد المبادرات المماثلة المُضطلع بها بين الباحثين والأوساط الأكاديمية. وينبغي أن تشجع الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية إجراء المزيد من هذه الدراسات.[36]

31 أصدرت الخدمة الدولية لحقوق الإنسان "سجل إنجازات" لقياس نتائج أداء المرشحين لمجلس حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة.
https://www.ishr.ch/news/hrc-elections-how-do-candidates-2020-rate.

32 Young, Lauren E.,'The psychology of state repression: fear and dissent decisions in Zimbabwe.' 2019. American Political Science Review 113(1), pp. 140-155.

33 وكدليل على تأثير المبالغة في تقدير المخاطر وقدرات القمع الحكومية، أضافت 'يونغ' أنَّه "بالرغم من أنَّه في ذروة أعمال العنف في زيمبابوي في عام 2008، كان من المعروف أنَّ 200 شخص قد قُتلوا بالفعل، كان واحد من كل أربعة في مجموعة الشواهد مقتنعا بأنَّه كان سيُقتل لو حضر اجتماعا جماهيريا للمعارضة أثناء فترة الانتخابات"
'The Psychology of Risk: The effect of fear on participation in collective dissent.' Columbia University (dissertation), December 24, 2015.) Young, Lauren E.

34 'يونغ'، المرجع نفسه. (القسم 4-3، ص 16)

35 قد يسبق النهج القائم على الاستقصاءات اتِّباع نهج آخر يتَّسم بطابع نوعي أكثر ويهدف إلى تقديم الإرشادات المقدَّمة بشأن تصميم الاستقصاءات. ويستند هذا النهج في ذلك إلى المقابلات شبه المنظَّمة ومجموعات التركيز، بهدف تحديد الأبعاد والعوامل التي يتعيَّن إدراجها في الاستقصاء.

36 وتتمثل إحدى النُّهج النوعية الممكنة في تحديد نشطاء حقوق الإنسان الذين شاركوا في الماضي مع الأمم المتحدة ولكنَّهم انسحبوا منذ ذلك الحين، ربما بسبب الترهيب واستقصاء آرائهم وإجراء المقابلات الشخصية معهم.

تحديد المقاييس التقديرية للترهيب

بالنظر إلى نُدرة الدراسات القائمة على الاستقصاءات، نحتاج إلى البحث عن مؤشرات أو مقاييس تقديرية في البيانات الأخرى الموجودة. وقد وضعت عدَّة منظمات مقاييس على الصعيد الدولي تهدف إلى قياس مستوى «الحرية» أو «الديمقراطية». وبالرغم من أنَّ التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ونشاط حقوق الإنسان بوجه عام، يشكلان مجموعتين فرعيتين محددتين للغاية من الأنشطة الديمقراطية التي ينخرط فيها المواطنون، من المنطقي أن نفترض أنَّ نفس الديناميات العامة للسيطرة على المساحات المدنية أو الديمقراطية تؤثر على هذا النوع من النشاط. ويناقش هذا القسم أربعة من هذه المقاييس: مقياس 'التحالف العالمي لمشاركة المواطنين'، ومقياس «الحرية في العالم» التابع لمنظمة 'دار الحرية'، ومقياس حرية الصحافة التابع لمنظمة 'مراسلون بلا حدود' ، وقاعدة البيانات المسماة 'أشكال من الديمقراطية'.

- ويقيس مقياس[37] 'التحالف العالمي لمشاركة المواطنين' (مقياس التحالف)، المساحة المتاحة للمجتمع المدني، ويصنف البلدان في واحدة من خمس فئات: مغلقة، أو مقيدة، أو تواجه عوائق، أو ضيقة أو مفتوحة. ويصدر مقياس التحالف تحذيرات إضافية في حال تدهور المساحة المتاحة للمجتمع المدني أو غلقها. ويستمد مقياس التحالف بياناته من مجموعة من التقارير الصادرة عن منظمات أخرى، بما في ذلك مقياس الرعب السياسي ومنظمة 'دار الحرية'، لكنَّه يستند أكثر إلى البيانات والتحليلات المجموعة مباشرة من منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني.
- وتصدر منظمة 'دار الحرية' تقرير سنويا بعنوان «الحرية في العالم»[38]، يصنف كل بلدان العالم على أساس مقياس يحدد مستوى الحرية من 0 إلى 100، ويستند إلى طائفة واسعة من مؤشرات الحريات السياسية والمدنية. وتستخدم منظمة 'دار الحرية' شبكتها الخاصة من المهنيين الذين اكتسبوا خبرات بشأن جميع المناطق والبلدان في العالم.
- وتصدر منظمة 'مراسلون بلا حدود' تقريرا سنويا بعنوان «مؤشر حرية الصحافة»[39]، يعده فرق من الخبراء، ويستند إلى تقييم تقارير وسائل الإعلام عن الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين، وإجراء استقصاء سنوي بين شبكة تضم أكثر من 2,000 صحفي ممارس في جميع أنحاء العالم.

وتهدف قاعدة البيانات المسماة «أشكال من الديمقراطية»[40]، التي تستضيفها جامعة غوتنبرغ بالسويد، إلى تزويد الأكاديميين وسائر الباحثين بسجل تاريخي كمِّي للأنماط المتغيرة من الديمقراطية في آخر 200 عام. ويقيِّم المشروع أكثر من 350 مؤشرا مختلفا، ويستخدم البيانات التاريخية لتتبُّع العديد من هذه المؤشرات في آخر 200 عام في العديد من البلدان. ويعيِّن القائمون على قاعدة البيانات خبراء لكل بلد، وكذلك خبراء لتقييم أنواع مختلفة من المؤشرات.

وتعمل كل قاعدة بيانات بالاستناد إلى مجموعة مختلفة من المصادر والمنهجيات. ولكل من هذه المنهجيات نقاط قوة وضعف محتملة.[41]

وتقيس هذه المبادرات العديد من العوامل التي لا ترتبط على نحو مباشر بالترهيب في حد ذاته. وتراعي قياسات مستوى الحرية عوامل مثل كفاءة عمل مؤسسات الدولة والعمليات الانتخابية. وفي حالة حرية الصحافة، تراعي منظمة 'مراسلون بلا حدود' مستوى ثقافة الصحفيين وشهاداتهم الأكاديمية والمهنية، وكذلك الجهات المالكة لوسائل الإعلام المعنية. ومع ذلك، إذا أشارت جميع هذه التدابير المتنوعة إلى نفس المجموعة الفرعية من البلدان، باعتبارها تعاني من قيود على الحرية، من المعقول أن نتوقع أنَّ الترهيب هو ما يثبط التعاون مع الأمم المتحدة في تلك البلدان، ويُعدُّ مصدرا للقلق.

ويمكن اتخاذ خطوة أخرى بهذا الصدد: ويمكن أن تُصنَّف بعض المؤشرات المدرجة في قواعد البيانات المشار إليها لتبيِّن مستويات الترهيب والتثبيط بصورة أدق. ويشمل التحليل الأوسع نطاقا الذي تعده منظمة 'دار الحرية' مؤشرات محددة بشأن حرية التعبير والمساحة المتاحة للمنظمات غير الحكومية. ولدى قاعدة البيانات 'أشكال من الديمقراطية' مؤشرات محددة بشأن قمع المجتمع المدني وقمع حرية التعبير وغيرها من الحريات المدنية. وفي الآونة الأخيرة، أضافت قاعدة البيانات عدة مؤشرات بشأن الحريات والقيود المفروضة على شبكة الإنترنت. ويقدم الرسم

37 يمكن الاطلاع على أحدث البيانات بهذا الشأن على الرابط: https://monitor.civicus.org/.

38 يمكن الاطلاع على أحدث تقرير على الرابط: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2019.

39 انظر: https://rsf.org/en/ranking_table للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالترتيب العام للبلدان من حيث حرية الصحافة، وكذلك مقالات تحليلية تقيِّم الديناميات الإقليمية والمواضيعية.

40 انظر: https://www.v-dem.net/en/

41 فعلى سبيل المثال، تعتمد جودة التصنيفات الكمِّية التي تعتمد على خبراء مختارين (منها مثلا المقياس الذي تعده 'دار الحرية' وقاعدة البيانات 'أشكال من الديمقراطية') اعتمادا كاملا على جودة ما يقدمه فرادى الخبراء الذين اختيروا لكل بلد ومؤشر ومدى موضوعيتهم. وبالمثل، يستخدم مقياس التحالف شبكته العالمية من منظمات المجتمع المدني ليكونوا بمثابة خبرائه، وتعتمد النتائج على هوية منظمات المجتمع المدني المشاركة. وقد لا تعوِّض البيانات المستندة إلى أحداث محددة، والمستمدة مثلا من تقارير وسائل الإعلام، أوجه التجاهل والتحيُّز الإعلامي أو تحاول قياسها. ويجب على النهج القائمة على الاستقصاءات أن تتَّبع طرائق دقيقة للتغلب على التحيزات الثقافية التي قد تؤثر على مجمل ردود السكان على بعض الأسئلة أو المسائل الحساسة. ويمكن الاطلاع على مناقشة مفصَّلة بشأن أوجه القوة والضعف في مختلف أساليب جمع البيانات وتقييمها في الدليل الخاص بالمفوضية، مؤشرات حقوق الإنسان:
A Guide to Measurement and Implementation, (pp. 65-67, OHCHR, 2012, available at https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_en.pdf.

البياني 1 مثالا على الجمع بين العديد من المؤشرات التي قد تكون أكثر ارتباطا بالترهيب:

- ويقيس مقياس التحالف المساحة المتاحة للعمل المدني باستخدام مقياس تقديري يُشار فيه إلى البلدان ذات المساحة المغلقة بالرقم «5»، والبلدان ذات المساحة «المقيدة» بالرقم «4» (لا تُبيِّن البلدان ذات التصيفات الأقل سلبية، أي «1» و«2» و«3»، برسوم بيانية).
- وقد اخترنا اثنين من المؤشرات المدرجة في مقياس 'الحرية في العالم' وجمعناهما: المؤشر هـ-2: **هل تتمتع المنظمات غير الحكومية، وخصوصا المنظمات العاملة في مجالات ذات صلة بحقوق الإنسان والحوكمة، بالحرية؟ والمؤشر د-4: هل يتمتع الأفراد بالحرية في التعبير عن آرائهم الشخصية حول الموضوعات السياسية أو غيرها من المواضيع الحساسة دون خوف من المراقبة أو الانتقام؟**
- والمؤشر الخاص بقاعدة البيانات 'أشكال من الديمقراطية'.

يوضح الرسم البياني أيضا متوسط هذا المزيج من المقاييس، ويبين 50 دولة في حالة «ترهيب» نسبي، مصنَّفة من اليسار إلى اليمين وفقا لهذا المتوسط.[42]

وهذا الترتيب ليس ترتيبا دقيقا - بالنظر إلى أنَّ البيانات غير كاملة بما يكفي، وأنَّ الترتيب يمكن أن يختلف باختلاف الوزن النسبي المحدد للمقاييس المختلفة المستخدمة في عملية حساب المتوسط. ويمكن أن يُطوَّر أكثر هذا النهج القائم على الجمع بين المؤشرات المتاحة من قواعد بيانات متعددة ومستقلة على هذا النحو بهدف المساعدة في تحديد البلدان التي تثير أكبر قدر من القلق. وينبغي اعتبار البلدان التي تحددها هذه العملية على رأس قائمة الأولويات عند إجراء مزيد من البحوث بشأن ما إذا كان لهذا الترهيب تأثير ملموس على التعاون مع الأمم المتحدة.

ويوثق الخبراء التابعون لمنظمة 'مراسلون بلا حدود' الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين، في حين يشتمل الاستقصاء المعنون «استقصاء حرية الصحافة» الذي تجريه المنظمة مع صحفيين ممارسين أسئلة عن الرقابة الذاتية. وتتعلق هذه المؤشرات تحديدا بشواغل الدولة المعنية بشأن التحكم في تدفق المعلومات، ومن المعقول افتراض أنَّ الدول التي لديها هذه الشواغل قد يكون لديها أيضا شواغل مشابهة بشأن تدفق المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان. والمؤشرات المتعلقة بالرقابة الذاتية مقياس لحالة التثبيط القائمة التي قد تكون ناتجة عن الترهيب.

مستويات الإساءة و الترهيب و والتثبيط والانتقام

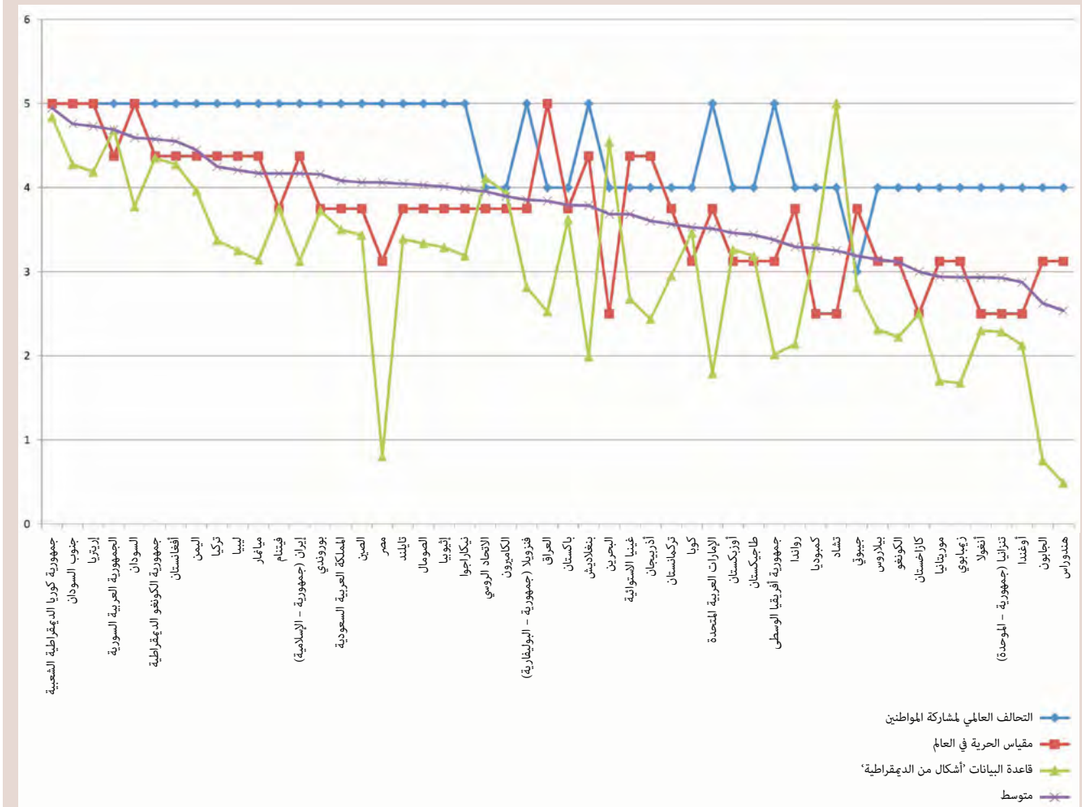

المصادر المذكورة في الحواشي 38 و 39 و 41 و 43

42 يوفي الرسم البياني 1، عُدِّل مقياس 'دار الحرية'، المقسَّم من 1 إلى 7، بحيث يتواءم مع المقاييس الأخرى المقسَّمة من 1 إلى 5. ولم تؤخذ بعين الاعتبار في عملية تحديد المتوسط نقطة متطرفة في البيانات تمثل أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن إثيوبيا تظهر في هذا الرسم البياني، فإنَّ ذلك يرجع فقط إلى أنَّ البيانات تغطي فترة زمنية تبدأ قبل الإصلاحات. وبالنظر إلى الإصلاحات الأخيرة والتغيير السياسي القائم في البلاد، من المحتمل ألا تظهر في هذا الرسم البياني في السنوات المقبلة.

ويستخدم الرسم البياني 2 هذه المؤشرات لتسليط المزيد من الضوء على العلاقة غير المتكافئة القائمة بين مستويات الانتهاكات ومستويات الترهيب والتثبيط. وتظهر في الرسم البياني البلدان الخمسون دون تغيير، مصنَّفة هذه المرة إلى مجموعات، وفقا لأسوأ ثلاثة مستويات على مقياس الإرهاب السياسي. والخط الثاني هو متوسط المستوى التقديري للترهيب - بناء على البيانات المستخدمة في الرسم البياني[43]. وتبيِّن المجموعة الثالثة من النقاط إجابات الصحفيين من هذه البلدان، يوضحون فيها مستويات الرقابة الذاتية التي يمارسونها، ويقدمون بذلك ما يلزم لتحديد قياس تقديري لمستوى التثبيط. وأخيرا، وفي سياق المقارنة الواردة في الجزء السفلي من الرسم البياني، أُدرجت نتائج تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون/الأعمال الانتقامية، وذلك ببساطة بإدراج الرقم «1» إذا كان البلد قد ذُكر في أيٍّ من هذه التقارير، والرقم «0» إذا كان لم يُذكر.

وإذا أخذنا البيانات الواردة في الرسم البياني 2 بظاهرها، ما يبدو واضحا على الفور هو أنَّ هناك بالمثل مستويات مختلفة من الترهيب في كل مستوى من مستويات «الإرهاب السياسي». وثانيا، لا تُظهر مستويات الرقابة الذاتية المبلغ عنها من الصحفيين (المقياس التقديري للتثبيط) أي ارتباط قوي بأي من الديناميات الأخرى. فقد أُبلغ عن وقوع أعمال انتقامية في تسعة وعشرين بلدا من هذه البلدان الخمسين، في حين لم يظهر واحد وعشرين بلدا منها في التقارير خلال الفترة الزمنية المشمولة. وتحدث حالات «أعمال انتقامية» أو «لا أعمال انتقامية» على مستويات مختلفة من مقياس الإرهاب السياسي والمقياس التقديري للترهيب.

وهناك نقاط ضعف في هذه البيانات، وخصوصا لأنَّ هناك قياسات قائمة على بيانات مستمدة من عدد محدود نسبيا من الخبراء أو الأفراد. غير أنَّه من المرجح أن تستمر هذه النتيجة غير المتكافئة حتى لو تحسَّنت نقاط البيانات المتاحة، ويشير ذلك إلى أنَّ لكل بلد طابع فريد من نوعه، وأنَّ هذه الديناميات المعقدة سياقية للغاية. ويمكن أن تشير البيانات إلى البلدان التي نحتاج إلى دراستها - ولكن ستظل الدراسات القائمة على السياق والأكثر عمقا ضرورية بشدة للمضي قدما في هذا الشأن.

مستويات الإساءة و الترهيب و والتثبيط والانتقام

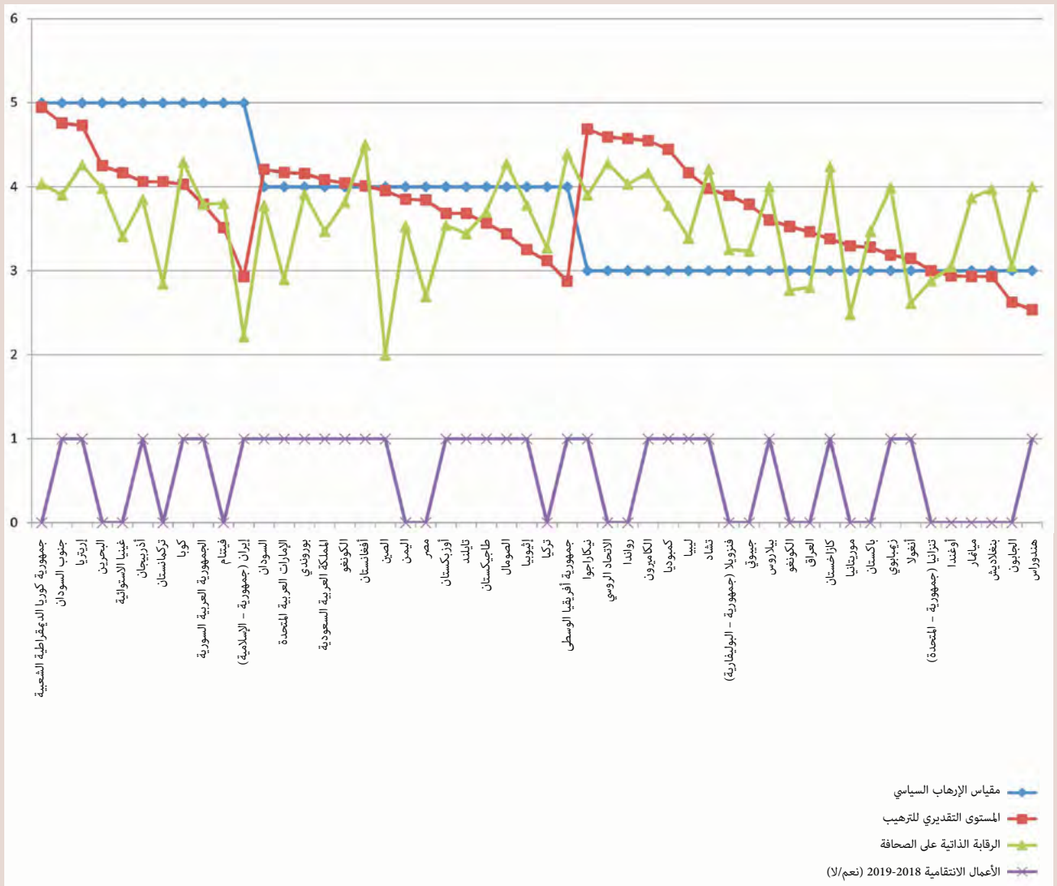

المصادر المذكورة في الحواشي 20 و 42 و 38 و 39 و 41 و 43 وتقارير الأمين العام 2018 و 2019 حول التعاون / الأعمال الانتقامية.

43 قدَّمت منظمة 'مراسلون بلا حدود' البيانات المتعلقة بمستويات الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفيون.

الجزء 2 - الاستنتاجات

تشير هذه الأفكار بشأن النُهج القائمة على البيانات والقيود المفروضة عليها إلى عدَّة خطوات أولية يمكن أن تعزز قدرتنا على تقييم مستويات الترهيب وتأثيره على التعاون مع الأمم المتحدة.

- ونرى أنَّ الأمم المتحدة ينبغي أن ترصد التعاون مع آلياتها المختلفة المعنية بحقوق الإنسان بصورة منهجية، وأن تنشئ قاعدة بيانات بشأن التعاون تكون مصنَّفة حسب البلد والعام والموضوع ونهج الآلية والفئة التي ينتمي إليها المواطن المتعاون أو المنظمة المتعاونة، وغير ذلك من المعايير ذات الصلة. وينبغي أن تشكل هذه البيانات الأساس اللازم لإعداد تقارير كمِّيَّة منتظمة عن التعاون، وهو ما يمكن أيضا أن يتيح رصد ما يطرأ من تدهور أو تحسُّن من عام إلى آخر.
- كما ينبغي أن تواصل المؤسسات الرئيسية المعنية بجمع البيانات في مجال حقوق الإنسان (بما في ذلك المفوضية) تحسين مستوى جمع وإدارة البيانات المتعلقة بجميع انتهاكات حقوق الإنسان، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والجهود الأكاديمية القائمة على البيانات التي تتيح التقدير الكمي ومقارنة مستويات الانتهاكات.
- ومن شأن هذين المصدرين للبيانات أن يتيحا تحديد البلدان التي توجد فيها مستويات انتهاكات مرتفعة ومستويات تعاون منخفضة، وكذلك البلدان التي توجد فيها مستويات انتهاكات مرتفعة ومستويات تعاون مرتفعة. وعند هذه النقطة، يمكن للبحوث القائمة على أفضل الممارسات أن تستخلص الدروس المستفادة من حالة البلدان ذات مستويات الانتهاكات والتعاون المرتفعة، وهو ما يمكن أن يساعد في حالة البلدان التي يحقق فيها الترهيب نجاحا أكبر في الحفاظ على مستويات تثبيط مرتفعة.
- ونرى أنَّ على المفوضية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أن تشجع البحوث القائمة على الاستقصاءات والأكثر تعمقا بشأن الترهيب والتثبيط، وأن تضع تجارب المواطنين والنشطاء بهذا الشأن في البلدان محل الاهتمام. وينبغي أن تُقام الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية بهدف تعزيز البحوث. وينبغي أيضا أن تتَّبع جميع هذه البحوث بروتوكولات دقيقة وقائمة على السياق لحماية الباحثين والمشاركين.
- ويتعين على المفوضية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أن تستفيد من البيانات وأدوات القياس الموجودة بشأن الحرية والحريات لمدنية، وكذلك المساحة المتاحة للمجتمع المدني، باعتبارها مقاييس بديلة لمستويات الترهيب. ويمكن أيضا أن تساعد هذه البيانات في تحديد البلدان التي تحتاج إلى دراسة أعمق.

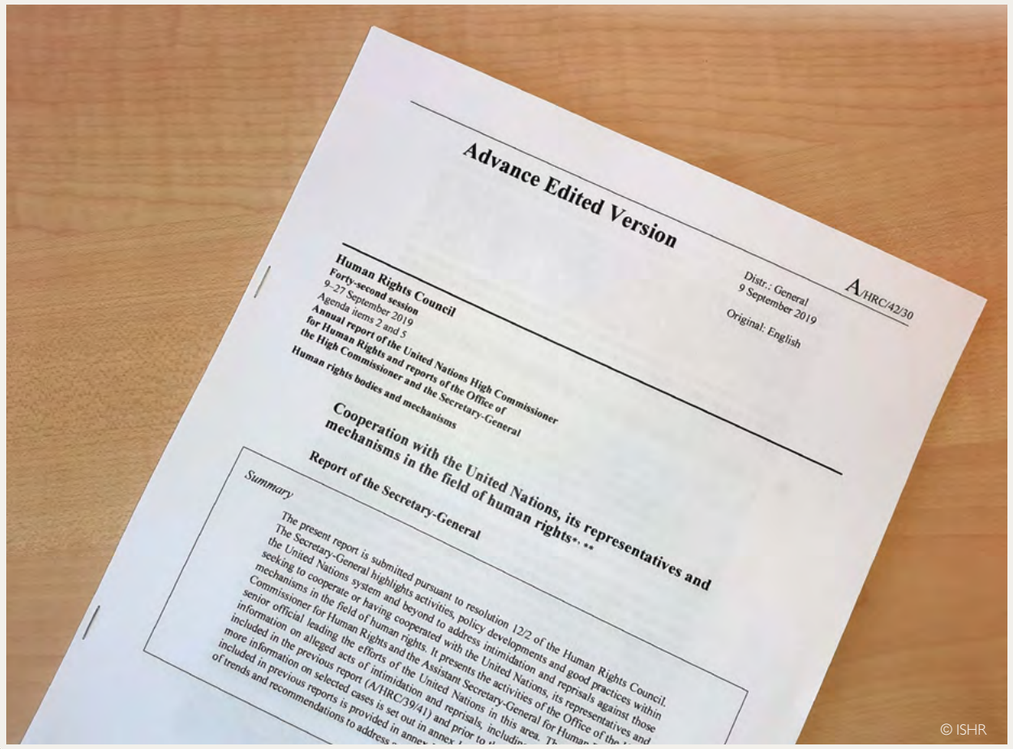

الجزء 3

سياسات الترهيب، والدول الأعضاء، والأمم المتحدة

© Flickr / Maina Kiai

إنَّ الترهيب مثال نموذجي على ما يسميه 'مالكولم سبارو' (Malcolm Sparrow) «الضرر غير المرئي»[44]، وعلاوة على ذلك، الضرر «المصمَّم ليكون غير مرئي». وتمنع أساليب التثبيط التي تمارسها الدول عن قصد المواطنين من الإبلاغ، وفقا لما ذكره 'سبارو' عن الأضرار غير المرئية.

> **'يتَّخذ الجناة خطوات لفهم أنظمة الكشف، ثم يتجنبونها عن قصد... إنَّ ما ترونه هو فقط ما يمكنكم رصده، وما يمكنكم رصده جزء صغير للغاية من الحجم الإجمالي...'**

> **'... إنَّ التحدي الحقيقي يتمثل في مواجهة الكتلة غير المرئية. وتتطلب هذه المهمة استخدام أنظمة وطرائق تهدف إلى الوقوف على الطبيعة الحقيقية هذه المشكلة ومداها، وإيلاء الاهتمام الدقيق للتغلب على التحيُّزات القائمة في طرق الكشف وتصحيحها. ودون بذل جهود رامية إلى قياس مدى انتشار مثل هذه المشاكل، يمكن أن يظل الجميع غير مدركين لمدى الضرر العام الذي يلحق بهم، ويمكن أن تعجز عمليات التحكُّم عن رصد تركيزات مهمة من المشاكل بالكامل'.[46]**

وإذا كان ما ندرسه الآن بشأن التثبيط وما ينتج عنه من منع يتبع نفس هذا الفهم المتطور للأضرار غير المرئية الأخرى التي تتناولها دراسة 'سبارو'، من المرجح أن تكشف محاولة دؤوبة لقياس مستويات الترهيب والمنع أنَّ المشكلة أكثر انتشارا وخطورة مما كان متوقعا في البداية.

ولكن من سيقيس هذه المشكلة؟ إنَّ مرتكب أعمال التثبيط التي تحول دون الإبلاغ بشأن حقوق الإنسان هو في معظم الحالات الدولة نفسها، وبطبيعة الحال، تتمتع الدولة بسلطة كبيرة تمكنها من إعاقة أي محاولة لرصد سلوكها داخل حدودها الوطنية أو تحليله. وتوجد الأنظمة التي قد تحتاج إلى قياس هذه المشكلة في مستويات مختلفة، منها ما يلي:

- كيانات الدولة المكلفة بحماية حقوق الإنسان أو ضمان تحقيق العدالة أو رصد مساءلة الحكومة؛
- والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية الدولية؛
- ومنظمات المجتمع المدني أو الشبكات المعنية بمراقبة الانتهاكات وتعزيز المساءلة.

دور كيانات الدولة في مواجهة الترهيب

يوجد لدى بعض الدول مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو هيئات أخرى مكلفة بتقييم ما تضطلع به هيئات الدولة الأخرى من أعمال. وقد تأخذ تلك الهيئات شكل مكتب أمين المظالم، أو لجنة لحقوق الإنسان، أو شكل مؤسسة وطنية أخرى معنية بحقوق الإنسان، أو لجنة برلمانية، أو قسما فرعيا من نظام العدالة، أو آليات وقائية وطنية لمنع التعذيب. وأحيانا ما يكون لدى هذه الهيئات عدد من موظفي الخدمة المدنية الجادين الذين ينجحون في إحراز تقدم مهم وواعد، ويتحلون بالشجاعة اللازمة لمواجهة ما ترتكبه الهيئات الأخرى التابعة للدولة من أفعال، رغم أنَّ بعضا منهم يتعرَّض شخصيا للترهيب أو المضايقات أو الهجوم بسبب جهودهم.

وفي كثير من الأحيان، تكون هذه الهيئات ضعيفة أو محرومة عمدا من أي سلطة، أو متحيِّزة أو تخضع للسيطرة السياسية. وقد لا يثق نشطاء المجتمع المدني الذين يواجهون أعمال الترهيب من جانب الدولة في هذه الهيئات، وهو أمر متوقَّع. غير أنَّهم يدركون أيضا أهمية الإصرار على أن تؤدي الدولة واجبها المتمثل في حماية مواطنيها - حتى لو كان هذا قد يبدو أملا بعيد المنال في بعض البلدان. ومن الأمثلة على هذه الآمال - وهذه المطالب - المبادرة الجديدة المعروفة باسم 'بروتوكول الأمل' (Esperanza Protocol) التي تعكف على إعدادها منظمات المجتمع المدني. وتهدف هذه المبادرة إلى جذب المزيد من الاهتمام لمسألة التهديدات وأعمال الترهيب المرتكبة

44 Sparrow, Malcolm, The Character of Harms: Operational Challenges in Control. Cambridge University Press, 2008. (P181). بالرغم من أنَّ كتاب 'سبارو' غير معني بصورة مباشرة بانتهاكات حقوق الإنسان، فإنَّه يقدم تحليلا استراتيجيا شاملا لمجموعة واسعة من النُهج المتَّبعة في كل من إنفاذ القانون والأعمال التنظيمية لمواجهة أشكال «الضرر» المتنوعة، ويحتوي على العديد من الدروس المفيدة لأولئك الذين يسعون إلى فهم الترهيب والانتهاكات المنهجية.

45 Sparrow, p. 182

ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، ووضع سياسات عامة وإرشادات توجيهية أقوى وأكثر قابلية للإنفاذ بهدف تعزيز التحقيقات بشأن التهديدات ومنعها، بالإضافة إلى إجراء تحليلات أفضل للديناميكيات الهيكلية الأساسية التي تعزز الترهيب المنهجي أو تسمح به.[46]

المنظمات الدولية العاملة في مجال التصدي للترهيب وقياسه

في عدد قليل من البلدان، يوجد لدى الأمم المتحدة عمليات لحفظ السلام تحتوي على مكونات لا يُستهان بها في مجال حقوق الإنسان، أو مكاتب ميدانية متوسطة الحجم تابعة للمفوضية. بيد أنَّ أغلب آليات حقوق الإنسان الكبيرة التابعة للأمم المتحدة تعمل عن بُعد، مع وجود ضئيل على الأرض في البلدان التي تعاني من أوضاع قمعية. وتعتمد أعمال الرصد والقياس التي تضطلع بها هذه الآليات في كثير من الأحيان على الزيارات الميدانية المتقطعة (التي تقوم بها الإجراءات الخاصة أو هيئات أخرى) والمعلومات المقدَّمة من المجتمع المدني.

وهذا العمل عن بُعد يجعل من المستحيل تقريبا جمع بيانات جيدة عن الترهيب أو غيره من أشكال الانتهاكات، وهو أيضا من أعراض الإخفاق الواضح الذي يواجه الإرادة السياسية للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة. وعادة ما يكون فريق الأمم المتحدة القُطري موجودا بقوة على أرض الواقع، وغالبا ما تكون هناك عمليات بملايين الدولارات ومئات من الموظفين في نفس البلدان التي فشلت فيها الأمم المتحدة في جمع معلومات حقوق الإنسان أو التصدي للانتهاكات. وتتمتع الوكالات الضخمة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من بين جهات أخرى، بقدرة كبيرة على جمع المعلومات، في حين يتمتع بعضها بقدرات جديرة بالاحترام في مجال التحليل الإحصائي. ونادرا ما تُستخدم هذه القدرات للتصدي للتحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يُعزى جزئيا إلى الخوف من أن يؤدي الانتقام السياسي من الدولة المضيفة إلى إعاقة العمليات الأخرى.

ومن حيث المبدأ، من المفترض أن تتحمل منظومة الأمم المتحدة، بطابعها الشامل والمنسق، المسؤولية عن الوفاء بالتزامات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بصرف النظر عن وجود قدرات رصد حقوق الإنسان الرسمية التابعة للأمم المتحدة. ومنذ عِقد من الزمان، أدى الإخفاق الفاضح في اتخاذ تدابير التصدي الملائمة لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة في نهاية الحرب الأهلية في سريلانكا إلى وضع مذهب «حقوق الإنسان أولا»، الذي يصر على أنَّه لا بد أن يكون جميع قادة الأمم المتحدة (وليس قادة المفوضية وحدهم) على استعداد لتحمل المخاطر السياسية المترتبة على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ويشير الإخفاق الذي مُنيت به الجهود المبذولة في ميانمار إلى أنَّ هذه المذهب لم يُستوعب أو يطبَّق على النحو الملائم.[47] وفي البلدان التي تمارس الضغوط السياسية من أي مستوى على النشطاء في مجال حقوق الإنسان، نادرا ما تنخرط وكالات الأمم المتحدة في أي عمل متصل بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في تلك البلدان - ناهيك عن اضطلاعها بعملية جادة لجمع البيانات.

وأشار بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرِّرين الخاصين الذين استُشيروا في إطار هذه الدراسة إلى أنَّهم، في أغلب الأحيان، لا يستطيعون الاعتماد على فريق الأمم المتحدة القُطري داخل بلد ما لاتخاذ أي خطوات لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الترهيب أو الانتقام أو حمايتهم، ما لم يكن هناك وجود ميداني كبير للمفوضية. وأشار أحد خبراء الأمم المتحدة إلى أنَّ «**مذهب «حقوق الإنسان أولا» أسد بلا أنياب، ونتيجة لذلك، لا تُمارس أي ضغوط على أفرقة الأمم المتحدة القُطرية بهدف دفعها إلى تقديم يد المساعدة**».[48] ولكي يتحقق هذا التغيير، يحتاج المنسِّقون المقيمون وممثلو الوكالات التابعون للأمم المتحدة إلى تلقي تعليمات صريحة من مقارهم الرئيسية بالمشاركة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والحصول على الدعم السياسي من الأمم المتحدة والدول الأعضاء إذا نتج عن مشاركتهم هذه مضايقات أو ردود أفعال سياسية غاضبة أخرى من جانب الدولة المضيفة.[49]

ويكتسي الإصرار على أن تضطلع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية بدور أكثر استباقية أهمية بالغة بوجه خاص في البلدان الأكثر انغلاقا، بالنظر إلى أنَّ هذه البلدان غالبا ما تمنع الوجود الميداني للمفوضية أو غيرها من الهيئات التي توفر إمكانية رصد حالة حقوق الإنسان، ولكنَّها لا تزال تستضيف مكاتب الأمم المتحدة المعنية بالتنمية وغيرها من المهام.

وفي هذا الصدد، دعا العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمقرِّرين الخاصين المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة إلى وضع سياسة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم.[50] وينبغي أن تشجع هذه المقترحات السياساتية على تعزيز دور الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة في البلدان التي تفتقر إلى وجود رسمي للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وفي المقام الأول، تعمل أيضا المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان عن بُعد، دون وجود حقيقي على الأرض، وتحصل على معلوماتها من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية[51]. وفي بعض الحالات، قد يكون لديها ممثل أو مكتب قُطري صغير، أو مكتب إقليمي يغطي عدة بلدان، ولكن لم ينفذ أيٌّ منها عمليات رصد ميدانية حقيقية.[5] ومثل الأمم المتحدة، لدى المنظمات غير الحكومية الدولية الأكبر حجما عمليات ضخمة على الأرض في هذه البلدان في مجال التنمية والعمل الإنساني. وفي كثير من الأحيان، تكون هذه العمليات مكلفة بولايات في مجال حقوق الإنسان ولديها مبادئ محددة في هذا الشأن تجعلها تعرب عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان ومستوى حمايتها، وتواجه انتقادات مماثلة لفشلها في المشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان بناء على طلب الدول المضيفة. وهناك حاجة إلى تشجيع هذه المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمل الإنساني

46 https://www.cejil.org/en/hope-defenders-addressing-investigation-threats-international-level-promote-local-change. انظر أيضا: https://hope4defenders.org/

47 انظر Mahony, L. Time to Break Old Habits: Shifting from Complicity to Protection of the Rohingya in Myanmar,' Fieldview Solutions, 2017 (www.fieldviewsolutions.org/publications). انظر أيضا An Independent expert report commissioned by ,Rosenthal, G. A Brief and Independent Inquiry into the Involvement of the United Nations in Myanmar, 2010-2018 (and submitted to the UN Secretary General on 29 May 2019, متاح على الرابط https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/Myanmar%20Report%20-%20May%20 2019.pdf.

48 مقابلة مع الباحث، مقرِّر خاص للأمم المتحدة.

49 ومما يُحسب لصالح وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان أنَّها تقدم أحيانا معلومات سرية إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بهدف تنبيهها إلى مجالات مثيرة للقلق أو حالات محدَّدة تحتاج إلى اهتمام.

50 انظر https://www.ishr.ch/sites/default/files/documents/hrc40-os-id-hrd-whrds-final_for_online.pdf، https://www.ishr.ch/news/hrc40-protect-defenders-address-inequalities-and-secure-sustainable-development، و https://www.ishr.ch/news/ga73-first-ever-high-level-event-human-rights-defenders.

51 هناك استثناءان فريدان هما: أ) 'ألوية السلام الدولية' (Peace Brigades International)، وهي منظمة تنشر وجودا ميدانيا متواضعا في البلدان القمعية بهدف حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (ولكن ليس بهدف الرصد) (انظر www.peacebrigades.org للاطلاع على مزيد من المعلومات بهذا الشأن)؛ و'قوة السلام بدون عنف' (Nonviolent Peace Force)، التي تنشر فرقا ميدانية تعمل في مجال الحماية وبناء السلام، وفي إحدى الحالات، نفذت عملية رصد كبيرة في الفلبين. (www.nonviolentpeaceforce.org).

52 وفي حالة المنظمات غير الحكومية الدولية، يمكن أن يمثل جهد جاد للرصد تحديا كبيرا للموارد المتاحة في حالة أغلبها، وإن كان التغلُّب على هذا التحدي ممكنا في بعض الأحيان. وقد يكون التحدي السياسي هو الأصعب: ففي العديد من الدول، ستواجه المنظمات غير الحكومية الدولية صعوبة في الحصول على الإذن اللازم من الأجهزة المعنية في تلك الدول لتنفيذ مثل هذا البرنامج.

والتنمية ولها وجود ميداني في الأوضاع التقييدية التي لا تتمكن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من العمل فيها على أن تشارك وتتعاون بصورة أكثر مرونة في حماية حقوق الإنسان ورصدها، كما يجب أن تدعم السفارات والأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية التي تتعرَّض لمخاطر سياسية بسبب اتباعها ذلك النهج.

© ISHR

المجتمع المدني في مجال التصدي للترهيب وقياسه

إنَّ منظمات المجتمع المدني وشبكاته هي المصادر الرئيسية التي تستمد منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة العاملة عن بُعد والمنظمات غير الحكومية الدولية المعلومات. ومن ثمَّ، يقع الجزء الأكبر من عبء الرصد على عاتق نفس أهداف الترهيب المراد رصده، أي الأفراد والمنظمات.

وفي الأوضاع القمعية، يعاني القائمون على هذه المنظمات والنشطاء من نقص الموارد والتوتر الشديد. وعادة ما يميلون إلى تركيز جهودهم على الانتهاكات الأشد والأبرز، وكثيرا ما يفتقرون إلى ما يلزم من الوقت والموارد لتتبع أنماط الترهيب الأقل شهرة. وفي كثير من الأحيان، تُبقي شبكات التواصل الشفهي النشطاء على علم بما يحدث حولهم من تهديدات هاتفية وعلى شبكة الإنترنت، وبزيارات الشرطة وغيرها من أشكال الترهيب المنخفض المستوى. ويدرك النشطاء بصورة بديهية كيف تثبط هذه الأجواء القمعية حماس الآخرين، ولكنَّهم يفتقرون إلى ما يلزم من الوقت أو الموارد لقياس هذه الديناميات بدقة أو تتبعها.

العقبات السياسية والمؤسسية التي تعوق القياس

وهناك عقبات أخرى تعوق قياس الأضرار غير المرئية مثل الترهيب. وداخل المؤسسات، قد يكون هناك أشخاص يعارضون إجراء مثل هذا القياس، إما لأنَّه قد يؤثر سلبا عليهم أو على عملهم، أو لأنَّهم لا يؤمنون بقيمته. وتواجه المؤسسات أيضا نقاشات داخلية بشأن مدى صحة النُهج الإحصائية أو النُهج المتَّبعة في أخذ العينات، بالنظر إلى ما يتَّسم به ذلك من مستويات مرتفعة من عدم اليقين.[53]

ويواجه المجتمع المعني بحقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة ضغوطا سياسية تعزِّز هذا التحفظ على استخدام الإحصاءات. فعلى سبيل المثال، تهاجم بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صحة البيانات، كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى نزع الشرعية عن الكيانات المعنية بحقوق الإنسان وتقاريرها. ويزيد الخوف من ردود الأفعال السياسية الغاضبة من التردد في استخدام الإحصاءات أو الاستقصاءات، أو الاضطلاع بتحليل للاتجاهات. وتمارس الدول أيضا ضغوطا شديدة على الأمم المتحدة بهدف إسكات أي اتهامات موجَّهة ضد هذه الدول وعدم نشرها، ويعرف صناع القرار في الأمم المتحدة أنَّهم قد يواجهون مضايقات إذا خرجت هذه الانتقادات إلى العلن. وهذا النهج الدفاعي الذي تتَّبعه الدول الأعضاء يدفع بالجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى قصر تقاريرها على المعلومات الموثوقة التي يمكن التحقق منها بشأن حالات محددة.

53 لووجد 'سبارو' أنَّ هذه الأنواع من العوائق الداخلية موجودة في مجموعة واسعة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات التنظيمية التي أصبحت معتادة على مواجهة أنماط خطيرة من الإيذاء دون قياسها أو تحديدها كميا. ('سبارو'، المرجع نفسه).

ووجَّه بعض من استُشيروا بهذا الشأن انتقادات إلى الأمين العام للأمم المتحدة لأنَّ تقريره بشأن التعاون لم يتضمن بعض المزاعم بوقوع أعمال انتقامية في بعض الدول، وزعموا أنَّ عدم إدراج هذه المزاعم كان نتيجة لضغوط فعلية أو متوقعة على الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القول بأنَّ تقديم أدلة على وجود أنماط أوسع نطاقا من الترهيب ضد مجموعة فرعية أكبر من سكان أحد البلدان ادعاء خطير. وقد لا يرغب قادة الأمم المتحدة في إثارة رد الفعل السياسي الدفاعي المتوقع أو الفعلي من جانب الدول المتَّهمة، ولكن يجب عليهم ألا ينصاعوا وراء رغبتهم في فرض الرقابة الذاتية على تقاريرهم.

فعندما تتمكَّن المفوضية وقادة الأمم المتحدة من التغلُّب على هذا التردد والإبلاغ عن تلك البيانات التي تنتقد البلدان القوية، سيستحقون الثناء والدعم السياسي اللازم لمواجهة أي ردود أفعال عنيفة. ويحتاجون أيضا إلى تقديم المزيد من التحليلات الكمية لهيئات الأمم المتحدة بشأن الترهيب، من بين مسائل أخرى. وبالطبع، سيكون هناك رد فعل عنيف وإنكار لهذه البيانات، كما نرى اليوم في حالة المعلومات المؤكدة التي تم التحقق منها بالفعل، ولكن يمكننا دوما الدفاع عن التحليلات الجيدة.

ويحقُّ لمن يحاولون توثيق الترهيب أن يقلقوا من أنَّ عملهم في مجال القياس والتحقيق قد يعرِّض الضحايا أو النشطاء المحليين لخطر أكبر. وعند التعامل مع بعض الحالات الأكثر استبدادية وانغلاقا (مثل كوريا الشمالية وتركمانستان والصين وإثيوبيا قبل الإصلاح الأخير وبلدان أخرى)، ترى المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أنَّ ليس بإمكانها سوى تقديم الدعم الخفي والسري. فهي تخشى أنَّ أي مستوى من العمل أو الدعوة على الصعيد العام سيعرِّض النشطاء أو أسرهم لخطر كبير للغاية.

© Flickr / The Gabe C

وتدرك الدول أنَّ لنهج «عدم الإضرار» المشار إليه أثر سلبي على جمع البيانات، ويمكنها أن تستخدم ذلك لصالحها. وبالنظر إلى أنَّ بعض الدول تراقب عن كثب أنشطة مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وتعمل على تقويضها عن عمد، قد يكون لبعض الأعمال الانتقامية هدف ذو شقين: ترهيب النشطاء الوطنيين في مجال حقوق الإنسان من ناحية، وإعاقة عمل آلية الأمم المتحدة نفسها من ناحية أخرى، عن طريق زيادة صعوبة جمع المعلومات.

ترهيب الدولة: الاستراتيجيات والاستدلالات الحدسية

إنَّ «الدولة» ليست كيانا مترابطا يفكر بعقل واحد، وتتساوى في ذلك جميع أنظمة الحكم، بما يشمل الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية، وفي بعض الحالات، يمكن أن تتَّسم عمليات اتخاذ القرار في دولة ما بالفوضوية، وأن تكون مفعمة بالتناقضات الداخلية. ومع ذلك، لدى الدول استراتيجيات وأساليب مختلفة في هذا المجال. وفي بعض الأحيان، تكون هذه الاستراتيجيات سرية. وفي أحيان أخرى، تكون هذه الاستراتيجيات معلنة بوضوح؛ وفي أحيان أخرى أيضا، تكون غير معلنة، وناتجة عن التقاء غامض الطابع بين وجهات نظر متعددة. وعلى مدى العقود الماضية، تم توثيق وتحليل الأساليب التي تتَّبعها الدول في استخدام الخوف والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والترهيب في استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق السيطرة الاجتماعية.[54]

وفي كثير من الأحيان، لا يمكن من الناحية القانونية مساءلة تلك الدول بشأن ما ترتكبه من ترهيب. ولكن في بعض الأحيان، قد تتضرَّر سمعة هذه الدول بشدة وتواجه عواقب سياسية خطيرة إذا نُشرت التقارير المتعلقة بهذه الحوادث على نطاق واسع، على الصعيدين الدولي والمحلي على السواء. وتحاول الدول التنبؤ بهذه التكاليف وتجنُّبها، ومن المرجح ألا تنخرط في الانتهاكات والترهيب إلا عندما ترى أنَّ هذه التكاليف أقل - وذلك مثلا عندما يكون الهدف أكثر عُزلة وأقل قدرة على التسبب في فضيحة.

بيد أنَّ الدول تهاجم النشطاء البارزين والمعزولين على السواء. وكما أوضح أحد المدافعين عن حقوق الإنسان «**تجري الدول حسابات دقيقة. وهي على استعداد لتحمل مخاطر كبيرة واكتساب سمعة سيئة إذا رأت أنَّ التأثير الناتج عن أفعالها يستحق ذلك**».[55] وتسعى الهجمات ضد النشطاء البارزين إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في معاقبة الضحية وتوجيه رسالة ترهيب إلى مجتمع حقوق الإنسان الأوسع نطاقا في الوقت نفسه، ومن ثمَّ ردع نشاطه المستقبلي. فقد ألقت قوات الشرطة المصرية القبض على محامية مصرية نشطة، نالت العديد من الجوائز في مجال حقوق الإنسان

54 انظر على سبيل المثال، Greenwood Press, 1984, Eds Michael Stohl and George Lopez .The State as Terrorist: The Dynamics of Governmental Violence and Repression. وتتبادل الدول والمؤسسات العسكرية استراتيجياتها المتَّبعة، وتتناقل الدروس المستفادة، وهناك قدر كبير من تكرار الأساليب والاستراتيجيات فيما بينها: فعلى سبيل المثال، ساعدت كل من القوات المسلحة والمخابرات الأمريكية في تدريب الجيوش وأجهزة المخابرات في أمريكا اللاتينية على أساليب مكافحة حركات التمرد بدءا من الستينات من القرن الماضي على الأقل. ويقدم تكرار تطبيق الاستراتيجيات التشريعية عبر الحدود الوطنية، ومنها مثلا القوانين التي تنظم تسجيل منظمات المجتمع المدني وتمويلها، مزيدا من الأدلة على التعلُّم الاستراتيجي فيما بين الدول. كما قدَّمت الصين التدريب إلى دول استبدادية أخرى بشأن التحكم في الإنترنت.

55 مقابلة مع الباحث، وحُجب الاسم لأسباب أمنية.

بسبب دفاعها عن المعتقلين أثناء الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد، أثناء خروجها من قاعة محكمة، بدلا من اعتقالها بهدوء في منزلها.[56] كما اعتقلت 'إبراهيم متولي' من مطار القاهرة أثناء توجهه إلى جنيف[57]. وتهدف هذه الأفعال المشينة إلى توجيه رسالة واضحة وعلنية إلى المحامين والنشطاء الآخرين تحذرهم من الضلوع في هذه الأنشطة.

وتكتسي تحليلات التكاليف والفوائد التي تجريها الدول قبل اتخاذ إجراءات قمعية أهمية كبيرة لحركة حقوق الإنسان، التي يتعين عليها أن تدرس هذه العملية بعناية بهدف الاستفادة منها. إذ أنَّ زيادة هذه التكاليف السياسية هي واحدة من الاستراتيجيات القليلة المتاحة في مجال حقوق الإنسان التي يمكن أن تحد من الانتهاكات.

فقد وصف وزير الدفاع السابق في غواتيمالا، اللواء 'هيكتور جراماخو' (Hector Gramajo) التحدي الذي شكَّلته الضغوط الدولية التي واجهها في الثمانينات من القرن الماضي أثناء تنفيذ حملات لقمع التمرد في البلاد بقوله:

> **كان الأمر كما لو أنَّ براكين من الخطابات قد انفجرت في البلاد. ولكن عندما كنا نقرأها، كنا نلاحظ أنَّها في الواقع ليست أكثر من رسائل مسلسلة، وهوا ما وضعنا في موقف يتطلَّب منَّا قياس الفرق بين الخطابات غير الهامة والخطابات التي يمكن أن تثير ضجة حقيقية تؤثر على الضمير الدولي. وكان تحديد هذا الفرق مسألة صعبة.**
>
> **فحينما تصدر منظمة 'العفو الدولية' إحدى تقاريرها، لا يعني ذلك الكثير، فهو أمر متوقع. ولكن إذا أصدرت منظمة الدول الأمريكية تقريرا ضدنا بناء على معلومات مستمدة من منظمة 'العفو الدولية'، فإنَّ ذلك يضعنا في موقف صعب للغاية![58]**

وتحاول سلطات الدولة المتورطة في انتهاكات جماعية أو ترهيب منهجي أن تختار مسار العمل الأكثر كفاءة لتحقيق أهدافها الخاصة والمعقدة. ودائما ما يتطلب تحقيق هذه الأهداف مزيجا من الرقابة الاجتماعية المحلية والمشاركة الدولية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ صناع القرار في الدول لا يمتلكون معرفة غير محدودة. إذ أنَّ لديهم تحيزاتهم واستدلالاتهم الحدسية وعاداتهم الخاصة التي تؤثر في قراراتهم. وهم أيضا يخطئون؛ ولا يمكنهم أن يتوقعوا نتائج ما يتَّخذونه من إجراءات بدقة؛ وفي بعض الأحيان، يواجهون الانتكاسات والفضائح التي يمكن أن تتفاقم نتيجة للتعبئة الفعَّالة لجهود حقوق الإنسان. وتتعلَّم الجهات الفاعلة الحكومية دروسا جديدة من كل انتكاسة. وقد تتعلَّم أيضا البحث عن طرق أفضل لتجنب الكشف عن أفعالها. ولكن من الناحية الإيجابية، تتعلَّم كذلك أنَّ بعض أنواع الإجراءات القمعية لا يستحق التكاليف السياسية المترتبة عليه. وهذه الدينامية المتمثلة في ممارسة الضغوط والتكيُّف هي المحرك الرئيسي خلف العديد من التطوُّرات في مجال حقوق الإنسان على مر الزمن.

ويؤكد ما ذكره اللواء 'جراماخو' الفهم السائد لدى أغلب نشطاء حقوق الإنسان بأنَّ أثرهم على الأوضاع في بلدانهم لا ينتج عن أي أسلوب واحد في العمل، بل عن التأثير المتراكم والمتصاعد الناتج عن ضغوط متعددة. ويهدف الترهيب إلى تقييد هذه الجهود على مستويات متعددة، ولا يركز فقط على التعاون مع الأمم المتحدة. وفي بعض الأحيان، قد تكون الأعمال الانتقامية مرتبطة بحالات تعاون محدَّدة مع الأمم المتحدة، سواء كان ذلك الارتباط واضحا أو مؤقتا، ولكن في العديد من الحالات، يكون النشطاء المستهدفون ضالعين في العديد من الأنشطة الأخرى التي ترغب الدولة في تثبيطها. ومن الصعب محاولة الفصل بين «الترهيب الذي يعوق التعاون مع الأمم المتحدة' وديناميات الترهيب الأوسع نطاقا والأكثر أهمية التي تقيد جميع أنشطة حقوق الإنسان والإبلاغ، بل ويمكن القول أنَّ محاولة ذلك الفصل تضر أكثر مما تنفع.

> **{الاقتباس الذي يتعين تسليط الضوء عليه بشأن ما ورد في الفقرة السابقة: «في كثير من الأحيان، يصعب على المرء أن يعرف سبب تعرُّضه للتهديد. وعادة ما نفترض أنَّ التهديد ناجم عن التأثير التراكمي لعملنا. إذ أنَّ العمل مع الأمم المتحدة يمثل جزءا من جهد أو استراتيجية أكبر، وهذه الصورة الأكبر هي ما يجعلكفي ورطة»**
>
> مدافع عن حقوق الإنسان من أمريكا اللاتينية

وتتَّبع الدول نهجا مختلفة في إجراء حساباتها أو التعامل مع الضغوط الممارسة عليها. فعندما تعتاد دولة صغيرة منبوذة على تلقي الانتقادات الحادة في مجال حقوق الإنسان لأعوام طويلة، يصبح من الصعب أن تستجيب هذه الدولة لأي ضغوط. وفي الوقت نفسه، عادة ما تكون الدول الغنية بالموارد مثل الصين أو روسيا أو إيران متيقظة بشدة وسريعة الاستجابة في حال ذكرها في أي وثيقة أو اجتماع للأمم المتحدة، وسرعان ما تتَّخذ إجراءات وقائية لضمان عدم طباعة هذه الفقرات أو نشرها. وعادة ما تكون الدول الأخرى التي نجحت في السابق في إخفاء ما ترتكبه من أفعال عن آليات حقوق الإنسان أقل يقظة، وهو ما يجعلها تفاجأ عندما ترى أنَّ إحدى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتهمها بارتكاب انتهاكات.

56 أُلقي القبض على 'ماهينور المصري' فور مغادرتها مقر نيابة الأمن الوطني في مصر حيث كانت تحضر التحقيقات بصفتها محامية تمثل العديد من الأشخاص الذين اعتُقلوا أثناء مشاركتهم في مظاهرات، وفقا لما ذكره محاميها 'طارق العوضي'. https://www.aljazeera.com/news/2019/09/egyptian-authorities-detain-award-winning-human-rights-lawyer-1909221948051 22.html.

57 https://www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/egypt-ongoing-arbitrary-detention-of-ibrahim-metwally-hegazy

58 اللواء 'هيكتور جراماخو'، وزير دفاع غواتيمالا في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. مقابلة مع الباحث، مقتبسة في Mahony and Eguren, Unarmed Bodyguards: International Accompaniment for the Protection of Human Rights, Kumarian Press, 1997. صفحة 78 (استبدال العلامات النجمية)

وتشرح هذه الحسابات جزئيا ما يدفع الدول إلى إيجاد طرائق خِفية لتقليل التكاليف السياسية، ومنها مثلا أساليب «القمع من خلال العلاقات الاجتماعية» التي تستخدمها الصين (يرد وصفها في المربع 2، الصفحة 12). وعادة ما تكون التهديدات الخفية الموجَّهة ضد أفراد الأسرة أو محاولات تشويه السمعة منخفضة التكلفة أيضا. وتتَّسم التشريعات الرامية إلى تقييد أنشطة المجتمع المدني و «إضفاء الشرعية» على الترهيب بالفعالية، بالنظر إلى أنَّ الإجراءات القانونية (حتى في ظل القوانين الجائرة) عادة ما يترتَّب عليها تكاليف سياسية أقل من تلك المترتبة على الانتهاكات المرتكبة خارج إطار القانون.

وتحتاج أوساط حقوق الإنسان إلى تطوير أو تعزيز استراتيجياتها الخاصة الرامية إلى التصدي لكل من هذه الاستراتيجيات الحكومية المنخفضة التكلفة. وفي بعض الأحيان، يمكن الاضطلاع بذلك عن طريق تنظيم حملات محلية أو دولية أو ردود أفعال تنشئ تكلفة سياسية جديدة لم تأخذها الدولة المعنية بعين الاعتبار في حساباتها. فعلى سبيل المثال، تضمَّن تقرير عام 2019 الصادر عن معهد أبحاث السلام في فرانكفورت أربع دراسات حالات تحلل كيفية إحباط محاولات الحكومات لزيادة القيود القانونية المفروضة على منظمات المجتمع المدني، أو على الأقل تخفيفها إلى حد كبير نتيجة للمقاومة المحلية التي واجهتها تلك المحاولات، بدعم متفاوت من جهات فاعلة خارجية.[59] ففي كينيا وأذربيجان وزامبيا وقيرغيزستان،

> **'كانت الحملة المحلية القوية التي اضطُلع بها عاملا حاسما في المقاومة الناجحة للقوانين المقيدة لعمل المنظمات غير الحكومية... وكانت [كل حملة] مدفوعة من قِبل مجموعات منظَّمة من المجتمع المدني بتنسيق وقيادة المنظمات غير الحكومية التي من المحتمل أن تتأثَّر. ومع ذلك، وفي جميع الحالات، تجاوزت التحالفات الواسعة النطاق والموحَّدة نسبيا بين المنظمات غير الحكومية تلك المجموعة الفرعية المحدَّدة من منظمات حقوق الإنسان والمناصرة، واشتملت أيضا على مجموعة أكبر بكثير من المنظمات غير الحكومية المنخرطة في تقديم الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى مشاركة جزئية من جهات فاعلة غير حكومية أخرى (مثل النقابات و/أو جمعيات رجال الأعمال و/أو وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص). ومن حيث الاستراتيجية المتَّبعة، مزجت هذه التحالفات بين جهود المناصرة وإذكاء الوعي بوجه عام وحشد التأييد لأهداف محددة'.[60]**

وتتباين الدول في تقديراتها بشأن أهمية الأشكال المختلفة من التعاون مع الأمم المتحدة أو النشاط في مجال حقوق الإنسان، وكذلك في تحديد الأشكال التي ترغب في تثبيطها. وأفاد بعض النشطاء الذين استُشيروا في هذا الصدد بأنَّ دولهم تراقب عن كثب أي ظهور علني لهم (مثل الإدلاء بشهادات أو تقديم عروض إيضاحية في جنيف أو نيويورك)، أو أي تغطية إعلامية واسعة النطاق.[61]وأشار بعضهم إلى أنَّ تقديم المعلومات أو الحالات إلى المقرِّرين الخاصين هو نهج «أكثر هدوءا»، ومن غير المرجح أن يستثير غضب الدولة المعنية بالنظر إلى أنَّ المقرِّرين الخاصين عادة ما يتواصلون بشأن هذه الأمور في هدوء، ولا ينشرون المعلومات المقدَّمة في تقاريرهم إلا بعد تأخير كبير. ومن الناحية الأخرى - يشير المقرِّرون الخاصون إلى أنَّ الدول أصبحت أكثر قلقا من زياراتهم القُطرية، وفي كثير من الأحيان، تبذل قصارى جهدها لمنع مواطنيها من التحدث معهم: والسبب هو أنَّ هذه الزيارات القُطرية تميل إلى جذب اهتمام وسائل الإعلام الوطنية، وأحيانا الدولية.

© Devon Buchanan

وقد أعربت بعض جهات الأمم المتحدة الفاعلة في مجال حقوق الإنسان التي استُشيرت بهذا الشأن عن خيبة أملها إزاء ردود الفعل السلبية المستمرة ورفض الدول الاستجابة للتقارير التي تصدرها هذه الجهات ومحاولاتها للتواصل[62] - ليس لأنَّ ردود الأفعال هذه غير متوقَّعة، ولكن لأنَّها تشير إلى عجز هذه الجهات الفاعلة عن إحداث أي تأثير. وبالنظر إلى أهمية ممارسة المزيد من الضغوط وتصعيدها، يجب على تلك الجهات الفاعلة أن تقاوم هذا الشعور باليأس: والسبب هو أنَّ التأثير النهائي لا ينتج عن إجراء بعينه، وإنما عن الأثر المشترك للعديد من الإجراءات بمرور الوقت. ومن الضروري أن تدرك جهات الأمم المتحدة الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أنَّ هذا الإنكار من جانب الدول المعنية لا يعني عدم وجود تأثير، وكذلك أنَّ هذا الإنكار هو جزء من الاستراتيجية الدولية الطويلة الأجل التي تطبقها الدول القمعية، والمتمثلة في استخدام الإنكار وغيره من أشكال التجاهل لهذه المحاولات بهدف إضعاف منتقديها وإنهاكهم.

59 Baldus, Jana, Nora Berger-Kern, Fabian Hetz, Annika Elena Poppe and Jonas Wolff 'Preventing Civic Space Restrictions: An exploratory study of successful resistance against NGO laws.' Peace Research Institute of Frankfurt, 2019. https://www.hsfk.de/fileadmin/HSFK/hsfk_publikationen/prif0119.pdf.

60 المرجع نفسه.

61 لا يمكن استخلاص أي استنتاجات إحصائية بناء على ما ذكره العدد القليل من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين استُشيروا بهذا الشأن، بالنظر إلى أنَّه في بعض الأحيان، من الممكن تماما أن تكون الدولة المعنية أكثر حساسية إزاء الأنشطة المحلية التي تعرقل عمل جهات فاعلة اقتصادية قوية داخل البلد، أو تهاجم الفساد، أو غير ذلك من المواضيع الحساسة، حتى لو كانت تلك الأنشطة تُنفَّذ بطريقة شبه خفية.

62 للاطلاع على أمثلة على هذا الإنكار، انظر: 'ليو يوين' (Liu Yuyin)، المتحدث باسم البعثة الصينية، يرفض الاتهامات التي وجَّهها المكلَّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، 2019/12/27، على الرابط: http://www.china-un.ch/eng/hom/t1728414.htm "للأسف، لم يكُن المكلَّفون بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة جادين في التعامل مع المعلومات الموثوقة التي قدَّمتها حكومة الصين، واختاروا بدلا من ذلك الاعتماد على معلومات غير مؤكَّدة، بل وعلى أخبار مزيفة، لكي يوجهوا اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد الصين. وفي حين يزعم المكلَّفون بالولايات أنَّهم يدافعون عن 'سيادة القانون'، أدلوا بتعليقات غير مسؤولة بشأن قضايا تنظرها المحاكم في بعض الدول. وهذا مثال نموذجي على 'ازدواجية المعايير'.

الاستنتاجات والتوصيات

© UN / Kim Haughton

1علم النفس: الترهيب وردود أفعال النشطاء

تناول القسم الأول من هذه الدراسة بالتفصيل كيف تحدد عوامل نفسية معقدة مقدار الأثر المثبط الناجم عن الترهيب، بما في ذلك مشاعر كراهية الظلم، والفخر، والشرف، والعار، والولاء، والرغبة في التأثير، والعزلة، والحاجة إلى البقاء، والخوف على الذات أو الأسرة. ويقيِّم الأفراد والمنظمات التكاليف والفوائد المتصلة بذلك في ظل حالة من عدم اليقين، ويطبِّقون استدلالات حدسية وتحيُّزات شائعة تزيد من رغبتهم في تجنُّب المخاطر. ويتفاوت تأثير هذه الديناميات على مختلف الأفراد والمنظمات، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وتحقق المنظمات القادرة على تعبئة مشاعر الفخر والتضامن والإيمان بالقدرة على إحداث أثر إيجابي نجاحا أكبر في مواجهة الترهيب. وفي هذا الصدد، هناك عدَّة توصيات:

ينبغي على جميع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والدول) أن تضطلع بما يلي:

- دراسة الديناميات النفسية التي تكمن وراء القرارات الفردية بشأن اتخاذ قرارات المخاطرة، وفهم طبيعة هذه الديناميات.
- تشجيع إجراء المزيد من دراسات تحليل الأثر الرامية إلى تقييم النتائج الإيجابية الناتجة عن اللجوء إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونشر دراسات تحليل الأثر المتوفرة وتعميمها. ويلزم أن يوفر النظام لمن يعملون في الميدان الأساس اللازم لاتخاذ القرار بالمخاطرة بالتعاون أو الامتناع عنه.
- تطوير وتعزيز أساليب جديدة تهدف إلى إذكاء الوعي بآليات الأمم المتحدة في البلدان الأكثر انغلاقا وقمعا، بالنظر إلى أنَّه كلما ازدادت حدة القمع، قلَّت المعلومات المتاحة لعموم الجمهور حول الإمكانات التي تتمتع بها آليات الأمم المتحدة.
- الاعتراف بالتفاوت الهيكلي الذي يجعل من الصعب على بعض الضحايا والنشطاء الوصول إلى آليات الأمم المتحدة، وبذل الجهود الإضافية اللازمة لتعويضهم عن ذلك من خلال تشجيعهم على المشاركة وتوفير الحماية لمن هم أكثر عزلة أو تهميشا.

وينبغي على المفوضية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تضطلع، على وجه الخصوص، بما يلي:

- تعزيز آليات جمع البيانات وتحليلها بهدف ضمان حصول من يلجؤون إلى آليات الأمم المتحدة على بيانات سريعة ودقيقة بشأن تطورات قضيتهم أو ما يستجد في ذلك الشأن من معلومات. وفي بعض الأحيان، يبذل البعض جهودا كبيرة (ويتعرَّضون للمخاطر) بهدف تقديم المعلومات إلى الأمم المتحدة، ولكنَّهم قد يشعرون بعد ذلك أنَّ تلك المعلومات قد تلاشت في غياهب النسيان. ومن المرجح أن تحقق آليات الأمم المتحدة الأكثر منهجية وصرامة فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها نجاحا أكبر في بناء الثقة والتشجيع على المزيد من المشاركة.

- وإذ تدرك آليات الأمم المتحدة أنَّ العديد من الضحايا والمدافعين يعتبرون أنَّ أيَّ اهتمام توليه الأمم المتحدة لمحنتهم قد يكون له تأثير وقائي، يجب على آليات الأمم المتحدة التي تعتمد على التعاون أن تتَّبع نهجا أكثر صرامة في مناصرة النشطاء المعرَّضين للخطر، بغية التأكد من أنَّ هذه الحماية حقيقية وليست وهما، سواء على مستوى الحالة أو المستوى السياسي.

2 البيانات: قياس مستويات الانتهاكات والترهيب والتعاون

تدعو الأفكار المتعلقة بالمنهجية، والمبيَّنة في القسم الثاني، إلى إدارة البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان بأسلوب أكثر منهجية وكميَّة. ويقدم هذا القسم التوصيات التالية:

ينبغي على جميع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والدول) أن تضطلع بما يلي:

- تطوير أساليب جمع وإدارة البيانات المتعلقة بجميع حالات انتهاك حقوق الإنسان. ويتطلَّب ذلك المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبذل مجهودات أكاديمية قائمة على البيانات حتى يمكن التوصل إلى تقدير كمي لمستويات الانتهاكات ومقارنتها.
- استخدام البيانات المتعلقة بالانتهاكات جنبا إلى جنب مع البيانات المستمدة من التعاون مع الأمم المتحدة بهدف تحديد البلدان التي توجد فيها مستويات انتهاكات مرتفعة ومستويات تعاون منخفضة، وكذلك البلدان التي توجد فيها مستويات انتهاكات مرتفعة ومستويات تعاون مرتفعة. وعند هذه النقطة، يمكن للبحوث القائمة على أفضل الممارسات أن تستخلص الدروس المستفادة من حالة البلدان ذات مستويات الانتهاكات والتعاون المرتفعة، وهو ما يمكن أن يساعد في حالة البلدان التي يحقق فيها الترهيب نجاحا أكبر في الحفاظ على مستويات تثبيط مرتفعة.
- الاعتراف بما يسببه الترهيب من أضرار، وإعطاء الأولوية لقياس هذه الأضرار بدقة أكبر. وينبغي أن تقيِّم التحقيقات التي تتجاوز الانتهاكات الشديدة العالية المستوى أشكال الترهيب الأكثر خِفية وخبثا، وهي الأكثر شيوعا، وعادة ما ينجم عنها أثر دائم على مستويات التثبيط لدى نطاق أوسع من السكان.[64]
- إجراء مزيد من الدراسات الدقيقة القائمة على الاستقصاءات بهدف توثيق مدى انتشار الترهيب من جانب الدولة، وأنماط ذلك الترهيب، وكذلك مستويات التثبيط الناتجة عن ذلك في مجال حقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يتيح التوصُّل إلى فهم أكثر كمِّية لحجم المشكلة. وحيثما أمكن، يمكن أن تُجرى هذه الدراسات في إطار مبادرة مشتركة تضم الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية معنية ومؤهلة.
- الاستفادة قدر الإمكان من المقاييس الحالية للمساحة السياسية والحريات المدنية والحرية، مع الاعتراف بوجود بعض أوجه القصور في البيانات المتوفرة. وترتبط الأنماط الأوسع نطاقا من «المساحات المغلقة» بديناميات الترهيب التي تواجهها الجهات الفاعلة المحلية في مجال حقوق الإنسان، ويمكن أن تكون بمثابة قياسات تقديرية.

إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان :

- ينبغي الاضطلاع بالرصد المنهجي لمستوى تعاون الأفراد والمجتمع المدني مع مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، وأشكال الوجود الميداني، والزيارات القرية، وغير ذلك من طرائق الاتصال بالأمم المتحدة. وينبغي أن تشمل هذه البيانات محاولات التعاون مع الأمم المتحدة، وألا تقتصر على المجموعة الفرعية من الحالات التي تعاملت معها آليات الأمم المتحدة.
- في حال عدم توافر الموارد المالية والبشرية الكافية للاضطلاع بمبادرة شاملة لجمع البيانات بشأن التعاون، يمكن أن يبدأ الأمين العام المساعد والمفوضية في إنشاء قاعدة بيانات جزئية للآليات التي يكون جمع البيانات بشأنها أكثر جدوى.
- وفور تصنيف البيانات المتعلقة بالتعاون، ينبغي إعداد تقرير سنوي موجز يقدم تحليلا لأعداد المواطنين من مختلف البلاد الذين حاولوا اللجوء إلى منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يتيح إجراء المقارنات اللازمة لتقييم ما إذا كانت مستويات التعاون آخذة في الازدياد أم التناقص.

64 in Rising to the Populist ‘,New Ways to Address and Old Problem: Political Repression’ ,Kinzelbach, Katrin and Janika Spannagel Dejusticia, Bogota, „Cesar Rodrigues-Garavito and Krisna Gomez, eds) ,Challenge: A New Playbook for Human Rights Actors Colombia). يصف هذا المقال العديد من التحيُّزات الإحصائية في البيانات التي تستخدمها حركة حقوق الإنسان للوصول إلى استنتاجات مشكوك فيها في بعض الأحيان بشأن الاتجاهات والأنماط. ويناقش المؤلفون أهمية الاعتراف بأوجه الضعف في البيانات، وتجنُّب التعميمات الواسعة النطاق والعالمية الطابع حول التوجهات، والتركيز على إجراء البحوث التي سينتج عنها مناهج واستراتيجيات جديدة، وخاصة: أ) التركيز على أعمال التحليل وتحديد الهوية فيما يتعلق بمرتكبي هذه الأعمال داخل أجهزة الدولة (بدلا من التركيز على سرد تفاصيل معاناة الضحايا فقط)، (ب) إجراء دراسة أكثر دقة بشأن أشكال القمع "الأنعم" التي لا يُبلغ عنها في أغلب الأحيان.

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- ينبغي تزويد المفوضية بالموارد الكافية لتعزيز قدرتها على جمع البيانات بشأن التعاون وتحليلها.

3 العوامل السياسية

ينتشر الترهيب الخفي على نطاق واسع، بالنظر إلى أنَّه يسبب خسائر سياسية أقل للدول القمعية مقارنة بالانتهاكات العنيفة العلنية. ويوجز هذا القسم بعض العوامل السياسية التي توضح النُهج التي تتَّبعها الدول، بالإضافة إلى القيود المفروضة على استجابات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمواجهة هذه المشكلة، ويخلُص إلى وضع العديد من التوصيات الهامة:

إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة:

- هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات بشأن الدول الأعضاء التي تستخدم أساليب الترهيب لإثناء مواطنيها عن التعاون مع آليات الأمم المتحدة، وإخضاع هذه الدول لمزيد من المساءلة. ويلزم أن يتجاوز نطاق هذه المساءلة الهجمات الخطيرة والأعمال الانتقامية الشديدة المرتكبة من قِبل الدول، وكذلك ما تتَّخذه تلك الدول من إجراءات علنية في المحافل التي تتَّخذ من نيويورك أو جنيف مقرا لها. كما تنبغي مساءلة الدول التي تتَّبع نُهجا أقل إثارة للضوضاء على الصعيد الوطني بهدف إيجاد حالة من الخوف والتثبيط عن التعاون.
- تشجيع جميع الدول على وضع سياسات وممارسات أقوى على الصعيد المحلي بهدف حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والتحقيق في التهديدات والترهيب.
- تشجيع المفوضية وتزويدها بالتمويل اللازم لتوسيع نطاق وجودها الميداني؛ وممارسة ضغوط سياسية أكبر على الدول التي تنتهك الحقوق والتي ترفض السماح بأعمال الرصد أو تسعى إلى تقييد الموارد التي تدعمها. ويساعد الوجود الميداني للمفوضية (أو إدارة عمليات حفظ السلام) في التغلُّب على بُعد منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويمكن أن يوفر طريقة أكثر سهولة وموثوقية لجذب انتباه الأمم المتحدة إلى المشاكل التي تعاني منها حقوق الإنسان على الصعيد المحلي.
- مطالبة فرق الأمم المتحدة القُطرية التي تشهد انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال ترهيب أن تطبق مبدأ «حقوق الإنسان أولا» الذي وضعته الأمم المتحدة.
- في حالة عدم وجود آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميدانيا بالقدر الكافي، ينبغي على وكالات الأمم المتحدة الأخرى أن توطد علاقاتها مع المدافعين عن حقوق الإنسان وأن تساعدهم على اللجوء إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأن تضطلع بأعمال المتابعة وتوفير الحماية (من خلال المناصرة أو غير ذلك من أشكال الدعم) لمن يفعلون ذلك.
- وعند الاحتياج إلى رصد حالة حقوق الإنسان، يقع على عاتق فريق الأمم المتحدة القُطري المهني عبء السعي إلى تلبية هذا الاحتياج، حتى في الحالات التي تعيق فيها الدولة المعنية الوصول إلى المفوضية.
- يتعين على جميع الدول الأعضاء إصدار دعوات دائمة إلى الإجراءات الخاصة وتسهيل الزيارات القُطرية، وينبغي عليها أيضا أن تشجع الدول الأخرى على القيام بذلك. تنبغي مساءلة الدول التي تمنع إجراء هذه الزيارات أو تعوق الاتصال بالخبراء على الأرض.
- جعل عدم التعاون أكثر تكلفة، بأساليب منها مثلا معارضة انتخاب الدول غير المتعاونة لعضوية مجلس حقوق الإنسان أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.
- وينبغي لهيئات الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان أن تجمع بصورة منهجية أدلة على أي حالات يُمنع فيها المواطنون بأي شكل من الأشكال من تقديم التعاون أثناء الزيارات القُطرية، بما في ذلك الترهيب العنيف وكذلك أشكال الترهيب الأكثر خفية، وينبغي فضح هذه العراقيل ومساءلة الدول المعنية.
- وينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام المساعد ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة أن تقاوم الضغوط التي تُمارس عليها من أجل حذف الانتقادات الموجَّهة لدول بعينها من وثائق الأمم المتحدة أو بياناتها. ويتعين على الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي تعرض تسويات غير مقبولة من أجل تجنب الاحتكاك مع الدول الأعضاء ذات النفوذ أن تخضع للمساءلة بسبب عدم احترامها لمبادئ الأمم المتحدة.

إلى المنظمات غير الحكومية الدولية:

- التركيز على التغلب على مشكلة البُعد، بأساليب منها إنشاء وجود دائم للمنظمات في الدول القمعية، حيثما أمكن ذلك، ومواصلة محاولات تأمين الزيارات الميدانية، حتى في مواجهة الحكومات الشديدة المقاومة. وفي حالات الترهيب الشديد، غالبًا ما يواجه الوجود الدولي مخاطر أقل، ويمكنه أن يكمِّل عمل منظمات المجتمع المدني الوطنية المتعلق برصد الترهيب ومواجهته، طالما حرصت المنظمات غير الحكومية الدولية على اتخاذ احتياطات خاصة لتعزيز المنظمات غير الحكومية الوطنية دون التعدي على مواردها أو مجال عملها.
- تحتاج المنظمات غير الحكومية في مجالي الإغاثة والتنمية التي تشارك مع الأمم المتحدة إلى تطبيق مبدأ «حقوق الإنسان أولا» بجدية، وأن تمارس إرادتها السياسية وتستخدم مواردها من أجل مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والترهيب في الدول التي تحاول منع مثل هذا العمل.

الاستنتاجات

تختلف أساليب الدول في استخدام الترهيب، ولذلك تحتاج جميع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان إلى إجراء تحليلات جناة أكثر تفصيلا وسياقية بهدف تحديد الجهات المسؤولة عن أنواع التهديدات المختلفة، ودوافعها لفعل ذلك، وأساليبها المفضلة، والقوى الكامنة وراءها، وكيفية الضغط والتأثير عليها. ويمكن أن يساعد هذا التحليل المدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة الترهيب ووضع استراتيجيات تنطوي على درجة أقل من المخاطرة وتحقق تأثيرا أكبر. وهناك حاجة إلى اتباع نهج تعاونية تهدف إلى استحداث أساليب جديدة للرد على أساليب بعينها تتبعها الدول، منها حملات التشويه والتهديدات الموجَّهة ضد أفراد الأسرة وضوابط الإنترنت وغيرها.

وسوف تواصل الدول إنكار استراتيجياتها في مجال الترهيب وكذلك وقوع أي حوادث من هذا القبيل، غير أنَّ هذا الإنكار لا يعني أنَّ الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان لا تحقق تأثيرا. والإنكار وغير ذلك من أشكال التجاهل عناصر أساسية في الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تتَّبعها الدول القمعية لإضعاف منتقديها وإنهاكهم. ويمكن القول بأنَّ حالة حقوق الإنسان تتغير ببطء نتيجة لتراكم الضغوط المختلفة على نحو متزايد، بما يصل في نهاية الأمر إلى درجة تجبر الدولة على تغيير موقفها. ويجب على جميع الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان أن تستمر في البحث عن الفرص والوسائل اللازمة لتعزيز هذه الضغوط بأساليب استراتيجية. ولا يمكن أن نسمح للترهيب بإحباط هذه الجهود الحيوية.

"Guidelines against Intimidation and Reprisals ('San Jose Guidelines')." HRI/MC/2015/6 - E - p.

قائمة المراجع

"Guidelines against Intimidation and Reprisals ('San Jose Guidelines')." HRI/MC/2015/6 - E - HRI/MC/2015/6, UN Human Rights Treaty Bodies, 30 July 2015, undocs.org/en/HRI/MC/2015/6.

"Methodology: Freedom in the World 2018." Methodology: Freedom in the World 2018 | Freedom House, 31 Jan. 2019, freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2018.

Amr, Hamzawy. Egypt's Resilient and Evolving Social Activism. Carnegie Endowment for International Peace, 2017, CarnegieEndowment.org/pubs.

Arsène, Séverine, and Katherine Schnakenberg. "From Self-Censorship to Social Protest: Speaking out Online in an Authoritarian Context." Revue Française De Science Politique (English Edition), vol. 61, no. 5, 2011, pp. 53–74.JSTOR. www.jstor.org/stable/revfranscipoleng.61.5.53.

Baldus, Jana, Nora Berger-Kern, Fabian Hetz, Annika Elena Poppe and Jonas Wolff. "Preventing Civic Space Restrictions: An exploratory study of successful resistance against NGO laws." Peace Research Institute of Frankfurt, 2019. https://www.hsfk.de/fileadmin/HSFK/hsfk_publikationen/prif0119.pd.

Berhard, M., Tzelgov, E., Jung, D., Coppedge, M., and Lindberg, Staffan, The Varieties of Democracy Core Civil Society Index. The Varieties of Democracy Institute, Working Paper, Series 2015:13. University of Gothenberg Dept. of Political Science.

Brechenmacher, Saskia, and Thomas Carothers, "Defending Civic Space: Is the International Community Stuck?" Carnegia Endowment for International Peace Working Paper, 2019.

Bruce, David. Just Singing and Dancing? Intimidation and the Manipulation of Voters and the Electoral Process in the Build-up to the 2014 Elections. (South Africa) Community Agency for Social Enquiry, 2014.

Carey, Sabine C. "The Dynamic Relationship between Protest and Repression." Political Research Quarterly, vol. 59, no. 1, 2006, pp. 1–11. JSTOR, www.jstor.org/stable/4148070.

CIVICUS, "CIVICUS Monitor Methodology Paper," May 2018. https://www.civicus.org/documents/civicus-monitor-methodology-paper.pdf.

CIVICUS, "People Power Under Attack: A Global Analysis of Threatas to Fundamental Freedoms," November, 2018. https://www.civicus.org/documents/PeoplePowerUnderAttack.Report.27November.pdf.

Combes, Hélène, et al. "Repression and Protest Structural Models and Strategic Interactions." Revue Française De Science Politique (English Edition), vol. 61, no. 6, 2011, pp. 1–24. JSTOR, www.jstor.org/stable/revfranscipoleng.61.6.1.

Cooperation with the United Nations, Its Representatives and Mechanisms in the Field of Human Rights: Report of the United Nations, 9 Sept. 2019. Secretary General.
www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/session42/Documents/A_HRC_42_30.docx
انظر أيضا المستندات المقابلة لنفس العنوان للأعوام 2018 و2017 و2016 و2015 و2014).

Davenport, Christian. "Multi-Dimensional Threat Perception and State Repression: An Inquiry into Why States Apply Negative Sanctions." American Journal of Political Science, vol. 39, no. 3, 1995, pp. 683–713. JSTOR. www.jstor.org/stable/2111650.

Eguren, Luis Enrique. The Time is Now: For effective policies to protect the right to defend human rights. Protection International (Brussels) and the Center for Justice and International Law (CEJIL – San Jose, Costa Rica, 2017.

Ferencz International Justice Initiative, Lessons Learned from the First Generation of UN Investigative Mechanisms for Future Criminal Accountability: Considerations for CSO engagement with the United Nations Independent Investigative for Myanmar.

Forst, Michel, Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights Defenders. United Nations General Assembly document A/74/159. July 15, 2019.

Forst, Michel, Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights Defenders.United Nations General Assembly document A/74/159.July 15, 2019.

Friman H. Richard (ed). The Politics of Leverage in International Relations: Name, Shame and Sanction. New York: Palgrave Macmillan, 2015.

Gaer, Felice. "International Human Rights Scrutiny of China's Treatment of Human Rights Lawyers and Defenders: The Committee Against Torture." FLASH: The Fordham Law Archive of Scholarship and History, ir.lawnet.fordham.edu/ilj/vol41/iss5/4/ .

Gilmour, Andrew. "Oral Presentation by the Assistant Secretary-General for Human Rights of the Report of the Secretary-General on Cooperation with the UN, Its Representatives and Mechanisms in the Field of Human Rights." OHCHR, 19 Sept. 2019. .

Jasper, James M. "Emotions and Social Movements: Twenty Years of Theory and Research." Annual Review of Sociology 37 (2011): 285-303. www.jstor.org/stable/41288609 "Emotions and Social Movements: Twenty Years of Theory and Research." Annual Review of Sociology37 (2011): 285-303. www.jstor.org/stable/41288609.

Kahneman, Daniel, et al. Judgement under Uncertainty: Heuristics and Biases. Cambridge University Press, 1999.

Kamileva, Kamilia. "UN Inefficiencies Undermine Effective Handling of Individual Petitions." OpenGlobalRights, 29 Oct. 2019. www.openglobalrights.org/UN-inefficiencies-undermine-effective-handling-of-individual-petitions/.

Keck, Margaret, and Kathryn Sikkink. Activists beyond Borders. Cornell University Press, 1998.Levy, Jack S. "Daniel Kahneman: Judgment, Decision, and Rationality." PS: Political Science and Politics 35, no. 2 (2002): 271-73. www.jstor.org/stable/1554738.

Lichbach, Mark Irving. "Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repression and Dissent." The Journal of Conflict Resolution, vol. 31, no. 2, 1987, pp. 266–297. JSTOR. www.jstor.org/stable/174013.

Liddell, Iona. "Compromised Space for Unrepresented Peoples at the United Nations." UNPO, Unrepresented Diplomats Project, July 2019. www.unpo.org/article/21583.

Mahony, Liam and Luis Enrique Eguren. Unarmed Bodyguards: International Accompaniment for the Protection of Human Rights." Kumarian Press, 1997.

Mahony, Liam and Roger Nash. Influence on the Ground: Understanding and strengthening the protection impact of United Nations human rights field presences. Fieldview Solutions, 2012. http://www.fieldviewsolutions.org/publications.

Mahony, Liam. "Time to Break Old Habits: Shifting from complicity to protection of the Rohingya in Myanmar." Fieldview Solutions, 2018.

McEvoy, Tess, et al. Ending Reprisals against Those Who Cooperate with the United Nations in the Field of Human Rights: Submission to the UN Secretary-General on Recent Developments, Cases and Recommendations. International Service for Human Rights, 2017.

O'Brien, Kevin J., and Yanhua Deng. "Preventing Protest One Person at a Time: Psychological Coercion and Relational Repression in China." China Review, vol. 17, no. 2, 2017, pp. 179–201. JSTOR. www.jstor.org/stable/44440175.

Openshaw, Eleanor, and Phil Lynch. Ending Reprisals against Those Who Cooperate with the United Nations in the Field of Human Rights: Submission to the UN Secretary-General on Recent Developments, Cases and Recommendations. International Service for Human Rights, 2015.

Piccone, T. "Human Rights Special Procedures: Determinants of Influence." Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law), vol. 108, 2014, pp. 288–291. JSTOR. www.jstor.org/stable/10.5305/procannmeetasil.108.0288.

Pierskalla, Jan Henryk. "Protest, Deterrence, and Escalation: The Strategic Calculus of Government Repression." The Journal of Conflict Resolution, vol. 54, no. 1, 2010, pp. 117–145. JSTOR. www.jstor.org/stable/20684633.

Rimmer, Anne. Manual Sobre Seguridad: Pasos Practicas Para Defensores/as De Derechos Humanos En Riesgo. Front Line Defenders, 2011.

Sikkink, Kathryn. Evidence for Hope: Making Human Rights Work in the 21st Century. Princeton University Press., 2017.

Sinclair, Madeleine, and Phil Lynch. Ending Reprisals against Those Who Cooperate with the United Nations in the Field of Human Rights: Submission to the UN Secretary-General on Recent Developments, Cases and Recommendations. International Service for Human Rights, 2016.

Sinclair, Madeleine, and Tess McEvoy. Ending Reprisals against Those Who Cooperate with the United Nations in the Field of Human Rights: Submission to the UN Secretary-General on Recent Developments, Cases and Recommendations. International Service for Human Rights, 2018.

Sinclair, Madeleine. Ending Reprisals against Those Who Cooperate with the United Nations in the Field of Human Rights: Submission to the UN Secretary-General on Recent Developments, Cases and Recommendations. International Service for Human Rights, 2019.

Sinclair, Madeleine. Ending Reprisals: The Role of National Laws and Policies in Protecting Those Who Cooperate with the United Nations. International Service for Human Rights, 2013.

Sinclair, Madeleine. Reprisals Handbook. International Service for Human Rights, 2018, Reprisals Handbook.

Slovic, Paul, and Daniel Västfjäll. "Affect, Moral Intuition, and Risk." Psychological Inquiry 21, no. 4 (2010): 387-98. www.jstor.org/stable/25767210.

Slovic, Paul, and Ellen Peters. "Risk Perception and Affect." Current Directions in Psychological Science, vol. 15, no. 6, 2006, pp. 322–325. JSTOR. www.jstor.org/stable/20183144.

Slovic, Paul. "Perception of Risk." Science, vol. 236, no. 4799, 1987, pp. 280–285. JSTOR. www.jstor.org/stable/1698637.

Spannagel, Janika. "Chasing Shadows: A Quantitative Analysis of the Scope and Impact of UN Communications on Human Rights Defenders (2000–2016) - World." ReliefWeb, Global Public Policy Institute, Jan. 2018, reliefweb.int/report/world/chasing-shadows-quantitative-analysis-scope-and-impact-un-communications-human-rights.

Sparrow, Malcolm K. The Character of Harms: Operational Challenges in Control. Cambridge University Press, 2008.

Submission Made on Behalf of the International Service for Human Rights to the United Nations Human Rights Council on Its Obligations to Protect from Reprisals Individual Who Cooperate with the Council and Its Subsidiary Mechanisms. Freshfields Bruckhaus Deringer, 2014.

Thalhammer, Kristina E. "I'll Take the High Road: Two Pathways to Altruistic Political Mobilization Against Regime Repression in Argentina." Political Psychology, vol. 22, no. 3, 2001, pp. 493–519.

Tong, Jingrong. "Press Self-Censorship in China: a Case Study in the Transformation of Discourse." Discourse & Society, vol. 20, no. 5, 2009, pp. 593–612. JSTOR. www.jstor.org/stable/42889285.

Tversky, Amos and Daniel Kahneman. 1974. "Judgement under Uncertainty: Heuristics and Biases." Science 185:1124-31.

Wood, Reed M., and Mark Gibney. "The Political Terror Scale (PTS): A Re-Introduction and a Comparison to CIRI." Human Rights Quarterly, vol. 32, no. 2, 2010, pp. 367–400. JSTOR. www.jstor.org/stable/40783983.

Young, Lauren E. The Psychology of Risk: The Effect of Fear on Participation in Collective Dissent. Columbia University, 24 Dec. 2015.

ISHR | INTERNATIONAL SERVICE FOR HUMAN RIGHTS

للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن عملنا
أو أي من المسائل المشمولة في هذا المنشور، يُرجى منكم زيارة
وقعنا الإلكتروني على الرابط: www.ishr.ch،
أو الاتصال بنا على البريد الإلكتروني: information@ishr.ch.

www.facebook.com/ISHRGlobal

www.twitter.com/ISHRGlobal

مكتب جنيف

Rue de Varembé 1, 5th floor
P.O. Box 16
CH-1211 Geneva 20 CIC
Switzerland

مكتب نيويورك

777 UN Plaza, 6th floor
New York, NY 10017
USA